

Strategic Partnership Between Educational Departments and Colleges of Education in Saudi Universities

K. I. Bukhari¹ and K. A. Almufeez^{2}*

¹ Educational Leadership, King Saud University.

² Educational Leadership Associate Professor, King Saud University.

Received: 25 Dec. 2022, Revised: 30 Jan.2022, Accepted: 20 Feb 2023.

Published online: 1 April 2023.

Abstract: The study aimed to identify the degree of importance of applying the strategic partnership between education departments and colleges of education in the field of teachers, educational leaders, students, educational institutions, family and society according to the directions contained in the Human Capacity Development Program, and to reveal the most important requirements for activating the partnership. To achieve the objectives of the study, the descriptive survey method was used, and the questionnaire was applied to a simple random sample of directors of departments and heads of departments in education departments, heads of departments, and faculty members in the colleges of education amounted to (297). The results revealed that the study sample agreed with a medium degree on the importance of providing the domains of strategic partnership's application between education departments and colleges of education in Saudi universities in general. The domains were arranged in descending order: teachers and educational leaders, educational institutions, students, and finally the family and society domain. The study sample agreed on the importance of medium availability of the necessary requirements for implementing the strategic partnership between education departments and colleges of education in Saudi universities.

Keywords: partnership ,strategic partnership, educational departments, Colleges of Education.

*Corresponding author e-mail: kalmufeez@ksu.edu.sa

الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية

خلود بنت إسحاق بخاري، خولة بنت عبدالله المفيز .

كلية التربية - جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية.
كلية التربية - جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية.

المستخلص: هدف البحث إلى التعرف على درجة أهمية تطبيق الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية في مجال المعلمين والقيادات التربوية، والطلاب، والمؤسسات التعليمية، والأسرة والمجتمع وفق التوجهات الواردة في برنامج تنمية القدرات البشرية، والكشف عن أهم المتطلبات لتفعيل الشراكة الاستراتيجية. ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، وطبقت الاستبانة على عينة عشوائية من مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام في إدارات التعليم، ورؤساء الأقسام، وأعضاء هيئة التدريس في كليات التربية بلغت (297). كشفت النتائج عن موافقة عينة الدراسة بدرجة متوسطة على أهمية تطبيق مجالات الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية بوجه عام، وجاء ترتيب المجالات تنازلياً: المعلمين والقيادات التربوية، ثم المؤسسات التعليمية، فالطلاب، وأخيراً جاء مجال الأسرة والمجتمع. وجاءت موافقة عينة الدراسة على أهمية توفر متوسطة للمتطلبات اللازمة لتطبيق الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية، حيث أظهرت النتائج الأهمية الكبيرة لتشجيع العاملين في الميدان على المشاركة في أنشطة الشراكة من خلال ربطها واحتسابها كنقاط قوة في تقييم الأداء الوظيفي.

الكلمات المفتاحية: الشراكة، الشراكة الاستراتيجية؛ إدارات التعليم؛ كليات التربية.

مقدمة:

يواجه النظام التعليمي العديد من التحديات المتلاحقة والتطورات المتسارعة في العصر الحديث، فالآثار المترتبة على الثورة في عالم المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، وتزايد حدة المنافسة، وندرة الموارد، وظهور الأزمات العالمية؛ زادت من حاجة الدول لتحقيق سرعة الاستجابة للمتغيرات فيما يخدم مصلحة المجتمعات، وتفعيل التعاون وبناء العلاقات، واستثمار الإمكانيات، وتحسين من كفاءة وفعالية النظم التعليمية.

وقد جاءت رؤية المملكة 2030 لتؤكد الحاجة إلى مؤسسات تنموية وتعليمية واقتصادية تساعد في تلبية متطلباتها الطموحة، وتعزز سياسة التعليم بالمملكة وتدعم مسيرته، مبرزة لدور المؤسسات التعليمية في ذلك. ومن هذا المنطلق؛ تعمل وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية على تحقيق أهداف عامة يمكن من خلالها تحسين البيئة التعليمية في مؤسساتها إلى جانب مخرجاتها، تحقيقاً لمبدأ التنافسية العالمية في التعليم والتطوير. ومن أهم تلك الغايات والأهداف العامة بناء رحلة تعليمية متكاملة، وتحسين مخرجات التعليم الأساسية، وترتيب المؤسسات التعليمية وذلك من خلال رفع جودة التعليم العام، وإحداث نقلة نوعية شاملة لتطوير نظام التعليم، والسعي بشكل مستمر لمواكبة المعايير الدولية، وإعادة الهيكلة التنظيمية وتوضيح العلاقات بين الجهات (وزارة التعليم، 2021). ويعتمد النظام التعليمي في أداء رسالته وتحقيق أهدافه المأمولة على مؤسساته المتعددة، وتبرز أهمية الإدارات التعليمية بالتعليم العام كرافد رئيسي لنجاح النظام التعليمي بوظائفها الإدارية الشاملة في إدارة وتنفيذ سياسة التعليم وأهدافه على أرض الواقع، وكونها حلقة الوصل بين وزارة التعليم والميدان. كما تمثل مؤسسات التعليم العالي بالمملكة أحد المرتكزات المهمة لنظام التعليم، وقوة دافعة ومحركة لتوجيه خطط التنمية الشاملة للمملكة. مما يبرز الدور المحوري والحيوي للإدارات التعليمية والجامعات ممثلة بكليات التربية في النظام التربوي؛ وأهدافها القائمة على تطوير التعليم على كافة المستويات سواء التعليم قبل الجامعي أو التعليم العالي، وإعداد وتدريب وتطوير القوى البشرية علمياً وتربوياً بما يحقق تنمية بشرية مجتمعية شاملة ومستدامة (العبيد، 2019: 431).

وفي ظل التحولات المتسارعة في العصر الحديث والظروف المتغيرة، وما تفرضه من تحديات أمام النظام التعليمي بمختلف مراحلها؛ يمكن ملاحظة الحاجة لتطوير أداء المؤسسات التعليمية والحرص على التوسع في النظرة الشمولية. مما يفرض على القائمين بالنظام التعليمي السعي الدؤوب لمراعاة بناء العلاقات الإيجابية وتبادل المنافع في محيطه الداخلي لتكوين القدرات الداعمة لتنمية كوادره البشرية وأساليبه الإدارية وزيادة موارده. فضمن تقرير التعليم الشامل للجميع ومحور الحوكمة؛ بينت اليونيسكو في تقريرها العالمي لرصد التعليم أنه يمكن أن يؤدي تكامل الخدمات إلى تحسين الطريقة التي يُنظر بها إلى جودة الخدمات وفعاليتها. وأنه ينبغي تطوير القدرات لكي يتمكن أصحاب المصلحة من العمل على أساس تعاوني والتفكير بطريقة استراتيجية (اليونسكو، 2020: 18). مما يتطلب العمل على بناء أساسيات وآليات واستراتيجيات تحفز مؤسسات التعليم على تبني مبادرات وبرامج تنمي رأس المال البشري وترفع من درجة تنافسية الموارد البشرية الوطنية لتسهم بفاعلية في رؤية المملكة 2030 (المؤتمر الدولي لتقويم التعليم، 2018).

وتعد الشراكة الاستراتيجية من المداخل الفكرية المعاصرة التي برزت بقوة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين وفرضتها ظاهرة العولمة، والتي تهدف لتحقيق أرباح وفوائد مادية وفنية، وتحقيق الخبرة لكل الشركاء (حمادوي، 2006). فالحرص على بناء وتمتين العلاقات طويلة المدى مع المنظمات ذات المصالح المشتركة في الوسط التربوي؛ قد يسهم في تعزيز قدرتها على التأقلم مع التغيير. ولتعزيز التكامل بين إدارات التعليم وكليات التربية لمواجهة تلك التحديات المتنامية؛ برز التوجه نحو بناء الشراكات الاستراتيجية، للوصول إلى أهدافها وتحقيق مساعيها، لتحقيق أهداف المجتمع ورؤية 2030 الطموحة بالمملكة العربية السعودية.

مشكلة البحث:

استهدفت وزارة التعليم بالمملكة ضمن سبل التطوير الإداري لقطاع التعليم لتحقيق رؤية 2030 وتماشياً مع التحولات العالمية؛ تطوير البيئة الإدارية في إدارات التعليم، وتعزيز الاستقلالية غير المركزية المنضبطة، والتوسع في منح الصلاحيات بما يخدم المنظومة التعليمية (التعليم ورؤية 2030، 2019؛ برنامج التحول الوطني، 2020). وقد توصلت نتائج دراسة العتيبي (2021) لأهمية دور إدارات التعليم في تطبيق الاتجاهات الحديثة لتطوير التعليم في جميع المجالات. الأمر الذي تم تأكيده في التوجه الاستراتيجي لبرنامج تنمية القدرات البشرية (2021)؛ ببناء نظام جديد للحكومة بقيادات ممكنة وصلاحيات موسعة لإدارات التعليم. وعلى مستوى التعليم الجامعي؛ تم إعلان نظام الجامعات الجديد، منسجماً مع رؤية المملكة 2030، لدعم قدرتها على الموازنة بين الدور الحكومي في إدارتها، وبين استقلاليتها وإسهامها اقتصادياً ومجتمعياً بفاعلية. وقد أشار حكيم (2020) للتطور الملحوظ في كليات التربية كنتيجة انعكاسية لرؤية المملكة 2030 حيث التجديد المستمر وتتبع حاجات الإعداد التربوي، وربط المدارس والإدارات بكليات التربية.

وانطلاقاً من أهمية العمل التعاوني واتساع نطاق العلاقات؛ تبرز الشراكة الاستراتيجية بين الجامعات وإدارات التعليم كأحد الممكنات لتحقيق أهداف رؤية المملكة لتطوير العمل المشترك من أجل إعداد جيل واعد معززاً بالقيم ومزوداً بالمهارات اللازمة للمشاركة في عملية التحديث والبناء السعودية (وكالة الأنباء

السعودية، 2020). وتكمن مشكلة البحث في الحاجة لتوسيع دائرة التعاون المؤدي لتظافر الجهود وإدارتها وتبادل المنافع والخبرات، والرفع من مستوى الأداء في المجالات الممكنة من تحقيق أهداف النظام التعليمي والتي تشمل الطلاب، والمعلمين والقيادات التربوية، والمؤسسات التعليمية، والأسرة والمجتمع. فلكي تتمكن المؤسسات التعليمية من الوصول للأهداف المنشودة وتحقيق التفوق؛ لابد من الاهتمام بتيسير سبل التعاون بينها. ومن جانبها أوضحت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2021) في تقريرها عن التعليم بالمملكة؛ أن كبر حجم نظام التعليم يجعل من الصعب تقديم دعم فعال للمدارس، وضمان الجودة. وأشارت وزارة التعليم في تقريرها السنوي (2019)، ووثيقة برنامج تنمية القدرات البشرية (2021) للعديد من التحديات التي تواجهها على المستوى التنظيمي بإدارات التعليم. وقد أثبتت نتائج العديد من الدراسات ومنها دراسة إبراهيم؛ والحمار (2018)؛ والقبلان (2019) أهمية تطبيق الشراكة بين المؤسسات في قطاع التعليم، وإمكانية توجيهها لتحسين جودة مؤسساته ودعم تطوير مستويات الأداء. وقد جاءت توصيات العديد من الدراسات، ومنها دراسة النهي (2020) بالعمل على إيجاد استراتيجية مشتركة بين هذين النوعين من التعليم بما يؤدي إلى ردم الفجوة، وتعزيز التنسيق لضمان التكامل بينهما، ولتحقيق أعلى مستوى من الإنتاجية.

مما سبق، فإن مشكلة البحث تكمن في تفعيل الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية؛ بشكل يحدد الأهداف الاستراتيجية، ويوحد الجهود اللازمة لتلبية متطلباتها، ويدعم الأفكار الجديدة بهدف تعظيم الاستفادة من الموارد المشتركة.

أسئلة البحث:

- ما الإطار النظري للشراكة في المؤسسات التعليمية في الأدبيات التربوية المعاصرة؟
- ما درجة أهمية تطبيق الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية في مجال الطلاب، والمعلمين والقيادات التربوية، والمؤسسات التعليمية، والأسرة والمجتمع؟
- ما أبرز المتطلبات اللازمة لتفعيل الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية؟

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من مجموعة من النقاط، يمكن إيجازها فيما يلي:

- توافق موضوع البحث مع ما ورد في رؤية المملكة العربية السعودية 2030 برفع كفاءة الأداء الحكومي، ورفع مستويات الإنتاجية، وكذلك مع توجهات وزارة التعليم نحو التحديث ومواكبة التطورات العالمية، حيث يمثل الاهتمام بتفعيل الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات التعليمية مطلباً لرفع كفاءة الأداء.
- الاتساق مع أهمية العصر الحاضر، وما يشهده من التغيرات المتتالية والتحولات والمتطلبات التنموية التي تفرض تبني رؤية واضحة والتأكيد على توجهات برنامج تنمية القدرات البشرية التطويرية، من خلال أهداف الشراكة.
- يتوقع أن يسهم البحث من خلال تعدد مجالات تطبيق الشراكة وتنوعها في مساعدة القيادات التعليمية والإدارية بوزارة التعليم على التعرف على المجالات الممكنة وتطبيقها لتفعيل الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية؛ بما يثري الواقع الحالي للشراكة بين المؤسسات التعليمية لدعم تقدمها نحو تحقيق أهداف برنامج تنمية القدرات البشرية ورؤية المملكة 2030
- يؤمل أن تسهم نتائج البحث، وتوصياته في تحديد متطلبات الشراكة الاستراتيجية ودورها في تطوير أدائها.

3.1. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى

- التعرف على الإطار الفكري والفلسفي للشراكة في المؤسسات التعليمية في الأدبيات التربوية المعاصرة.
- التعرف على درجة أهمية تطبيق الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية في مجال الطلاب، والمعلمين والقيادات التربوية، والمؤسسات التعليمية، والأسرة والمجتمع.
- الكشف عن أبرز المتطلبات اللازمة لتفعيل الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية.

مصطلحات البحث:

الشراكة:

لغة: أشركه في أمره: أدخله فيه. شاركه: كان شريكه. ويقال: فلان يُشارك في علم كذا: له نصيب منه الشَّرْكُ: عقد بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك (لسان العرب، 2011)

ويشير مفهوم الشراكة إلى علاقة بين طرفين أو أكثر تتوجه لتحقيق النفع العام، وتستند إلى اعتبارات المساواة والاحترام والعطاء المتبادل، الذي يقوم على التكامل، حيث يقدم كل طرف إمكانيات مادية وبشرية وفنية لتنظيم المردود وتحقيق الأهداف (عمارة، 2011)

تعتبر الشراكة علاقة مخططة منظمة تبادلية بين طرفين، يشتركان في تحقيق الأهداف والمسؤوليات المشتركة، من خلال استثمار الموارد المتاحة، وتحديد المسؤوليات وحقوق وواجبات كل طرف في الشراكة، مع ضرورة اعتمادها على المعرفة المشتركة للثقافة الخاصة بكل منهما وضرورة توافر الروابط التنظيمية سواء كانت رسمية أو غير رسمية (حسن وآخرون، 2019)

الاستراتيجية:

لغة: اشتق مصطلح الإستراتيجية stratégie من الكلمة اليونانية stategos بمعنى فن القيادة. وهي فن وعلم وضع خطط الحرب وإدارة العمليات الحربية (لسان

فن وعلم صياغة وتنفيذ وتقييم القرارات متعددة الوظائف التي تمكن المنظمة من تحقيق أهدافها، وتعزز من قدرتها على التغيير أو التطور المشترك للحفاظ على الانسجام والتكيف في بيئة متغيرة بنيته وأنظمتها وأسلوبها ومهاراتها (سلطان؛ وعثمان، 2021)

وتعرف الشراكة الاستراتيجية إجرائياً بأنها الجهود المشتركة والاتفاقيات التعاونية التي تتم بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية على المدى البعيد، وذلك في مجال الطلاب، والمعلمين والقيادات التربوية، والمؤسسات التعليمية، والأسرة والمجتمع للتنسيق بين جهودهم، والاستفادة من قدرات ومهارات وموارد الأطراف المشاركة، في تحقيق المنافع والأهداف الاستراتيجية لبرنامج تنمية القدرات البشرية ورؤية المملكة 2030.

الدراسات السابقة:

سبتم في هذا الجزء عرض الدراسات السابقة في فئتين ذات الصلة بموضوع الدراسة بدءاً بالدراسات العربية، ثم الدراسات الأجنبية، ثم يتبعها التعليق على الدراسات السابقة، وذلك على النحو الآتي:

1. دراسة خضر (2017) بعنوان درجة الشراكة المؤسسية بين إدارات المدارس الثانوية وإدارات الجامعات الأردنية وعلاقتها بمستوى الأداء الإداري. وقد هدفت الدراسة للتعرف على درجة الشراكة المؤسسية بين إدارات المدارس الثانوية وإدارات الجامعات الأردنية وعلاقتها بمستوى الأداء الإداري من وجهة نظر مديري المدارس الثانوية في محافظة المفرق التي تعزى لأثر المتغيرات (الجنس والمؤهل العلمي والخبرة)، واتبعت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، واعتمدت الاستبيان كأداة للدراسة، وتكونت عينة الدراسة من (150) مديراً ومديرة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها؛ أن درجة تقدير الشراكة المؤسسية بين إدارات المدارس الثانوية وإدارات الجامعات الأردنية من وجهة نظر مديري المدارس جاءت بدرجة تقدير منخفضة ولجميع المجالات مما يعني أن المدارس لا تشترك مع المؤسسات التربوية في الشراكة مع الجامعات بشكل مباشر. أما النتائج المتعلقة في مجالات الشراكة المؤسسية فقد جاء مجال البحث العلمي في المرتبة الأولى وبدرجة تقييم منخفضة، ويشير ذلك إلى ضعف اهتمام المدارس والجامعات في تطبيق البحوث العلمية التي يتم إجراؤها على المدارس، وجاء في المرتبة الثانية مجال خدمة المجتمع (العلاقات الاجتماعية) وبدرجة تقدير منخفضة، وهذا يشير إلى وجود قصور في اهتمام مدرء المدارس الثانوية بعمل شراكات مؤسسية مع الجامعات في سبيل تقديم الخدمة المجتمعية، وجاء بالمرتبة الثالثة والأخيرة مجال التدريس وبدرجة تقييم منخفضة مما يدل أن المدارس لا تهتم بالاستفادة من التطورات العلمية في مجالات عملية التدريس وتوظيفها داخل الغرفة الصفية. كما أظهرت النتائج أن مستوى الأداء الإداري لمديري المدارس الثانوية جاءت بدرجة متوسطة.
2. دراسة إبراهيم؛ والحمار (2018) بعنوان تفعيل الشراكة بين كلية التربية جامعة نجران ومؤسسات التعليم قبل الجامعي في ضوء خبرات بعض الدول. وقد استهدفت التعرف على مدى اقتناع قيادات وأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة نجران والقيادات التعليمية بالمنطقة بأهمية تطبيق الشراكة، والكشف عن واقع الشراكة وموقعاتها من وجهة نظرهم، ومن ثم وضع جملة من الآليات التي يمكن أن تسهم في تفعيل الشراكة بين كلية التربية بجامعة نجران ومؤسسات التعليم قبل الجامعي، وذلك في ضوء الاستفادة من خبرات بعض الدول في هذا المجال. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتم تطبيق أداة الدراسة وهي الاستبانة على عينة من قيادات وأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة نجران بلغ عددها (44) عضواً، وجميع قيادات الإدارات التعليمية ووكلائهم بمنطقة نجران بلغ عددهم (18) فرداً. وتوصلت نتائج الدراسة لوجود قناعة بين أفراد العينة حول أهمية تطبيق الشراكة، كما كشفت النتائج عن وجود قصور في تطبيق الشراكة وأن ما يتم تفعيله منها هو الشراكة في التدريب الميداني فقط، وإهمال بقية المجالات رغم قناعتهم بأهميتها، كما توصلت لوجود عدة معوقات تقف حائلاً أمام تطبيق الشراكة، جاء في مقدمتها كثرة التكاليف والأعمال الملقة على أعضاء هيئة التدريس، وضعف التكامل والتنسيق المشترك بين كلية التربية ومؤسسات التعليم قبل الجامعي في تبادل الخبرات التعليمية.
3. دراسة العزب (2018) بعنوان دور الشراكة كمدخل استراتيجي في تحقيق الميزة التنافسية بين المؤسسات التعليمية. وهدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الشراكة وأهميتها ومقتضياتها ودورها كمدخل استراتيجي لتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات التعليمية. ولتحقيق هذه الأهداف استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي واطلع على العديد من الدراسات والمراجع في نفس المجال. وتوصلت الورقة إلى العديد من الاستنتاجات يمكن تلخيص أبرزها بما يلي: يركز مفهوم الشراكة على الاتجاه الاقتصادي وخفض التكاليف ويخدم أهداف تنموية. الشراكة هي ناتج توجهات سريعة ومتلاحقة في أسواق العمل أدت إلى ظهور أعمال تتطلب مهارات مهنية معينة، تستلزم تنمية المهارات المهنية وتجديدها. لكي تكون هناك شراكة ناجحة وخصوصاً في المؤسسات التعليمية فلا بد من توفر مجموعة من القواعد الأساسية المتمثلة في تبني تحقيق الأهداف التعليمية والتكامل والانفتاح على المحيط وبناء الشراكة وفق معايير مؤسسية. نظام الشراكة عموماً يقتضي التعاون بين الأطراف المعنية ويقتضي ممارسة أنشطة مشتركة وتبادل المساعدات، والانفتاح على الآخر مع احترام خصوصياته مما يتطلب صلاحيات مناسبة. لكي تكون هناك شراكة ناجحة وخصوصاً في المؤسسات التعليمية فلا بد من توفر مجموعة من القواعد الأساسية المتمثلة في تبني تحقيق الأهداف التعليمية والتكامل، وأن تقوم المؤسسات التعليمية أيضاً بإعداد مناهج التعليم بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات المجتمع لتوفير التوائم المطلوب لنجاح الشراكة. الشراكة تقتضي إشراك جميع مكونات المؤسسة التعليمية في عملياتها وليس الاكتفاء بالقيادة أو المدرء فقط. تعمل الشراكة على تحقيق التواصل المؤسسي والمهني والأكاديمي بين الأطراف المشاركة من أجل إيجاد الحلول المناسبة لمجموعة من الأوضاع أو المشاكل التي تواجهها هذه الأطراف.
4. دراسة القبان (2019) بعنوان استشراف مستقبل الشراكة بين كلية التربية في جامعة حائل ومؤسسات التعليم العام في ضوء تجارب عالمية لتحقيق رؤية المملكة 2030. وهدفت إلى تقديم تصور مقترح للشراكة التعليمية بين كلية التربية بجامعة حائل ومؤسسات التعليم العام في ضوء بعض التجارب الناجحة للشراكة في الدول المتقدمة، كما استقصت واقع الشراكة بين كلية التربية ومؤسسات التعليم في حائل، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي للتحقق وتجارب الدول، وتحليل (SWOT) وتوصلت النتائج إلى أن التجارب العالمية في مجال الشراكة أكدت على أهمية الاحترام المتبادل للطرفين، وتحديد الأدوار، والتركيز على ما تقدمه الجامعة من معارف ومهارات وربطه بواقع المدرسة، كما ركزت التجارب العالمية على مجالات الشراكة في التنمية المهنية، والبحث التطبيقي، ودمج التقنية بالتعليم، وأشارت النتائج إلى أنه لضمان الاستمرارية في الشراكة لابد من تطوير هيكل أو وحدات إدارية مساندة مسؤولة عن التنسيق، كما أسفرت عن وجود شراكة بين كلية التربية ومؤسسات التعليم العام في مدينة حائل من خلال برنامج التدريب الميداني، ومذكرات التفاهم التعاوني غير الملزمة بين الطرفين، كما أشارت أيضاً إلى وجود قصور في تفعيل الشراكة ببعض المجالات كالتنمية المهنية والشراكة البحثية والدورات التدريبية.
5. دراسة بيتر (Beiter, 2017) بعنوان ملاحظة تأثير معايير CAEP على الشراكات بين المدرسة والجامعة، والتي هدفت لمساعدة الشركاء على تحديد

الأولويات والاحتياجات والتحديات التي تواجه الشراكات التعاونية في إقليم الأطلسي الأوسط بالولايات المتحدة الأمريكية المطلوبة في معايير الاعتماد الجديدة لبرنامج تعليم المعلمين ومتطلبات المساءلة لكل من المدرسة ومؤسسات التعليم العالي من خلال توضيح أغراض وأولويات الشراكة من وجهة نظر كل من مؤسسات التعليم العالي IHE ووكالات التعليم المحلية LEA ، وبيان تصورات الشركاء فيما يتعلق بكيفية إدراك المسؤولين للتجارب في التعاون بين المدرسة والجامعة. ولتحقيق أهداف البحث، استخدم الباحث منهجاً نوعياً من خلال مقابلات شبه منظمة مع عمداء ومديري ثمانية شركاء من الكليات والجامعات، والعديد من قادة المناطق التعليمية في المنطقة قيد الدراسة. وقد كشفت نتائج الدراسة عن إقامة المنطقة التعليمية شراكات رسمية مع العديد من الكليات والجامعات من أجل التطوير المهني، وتعليم الطلاب والخبرة العملية الإدارية، والتعليم القائم على البحث، ومراجعة البرنامج. وضرورة أن تكون منطقة المدرسة قادرة على توفير المزيد من البيانات والمعلومات لشركائها من الجامعات. كما يرغب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة في الانخراط بشكل مباشر في الأبحاث المتعلقة بتأثير إعداد المعلمين والتطوير المهني مع الحاجة إلى تبسيط عمليات الموافقة، ومنح حق الوصول إلى بيانات أداء المعلم وبيانات المنطقة التعليمية بواسطة مؤسسات التعليم العالي.

6. دراسة بادبلا وآخرون (Padilla et al., 2020) بعنوان برنامج شراكة لإعداد مديري الجامعات والمنطقة التعليمية. وهدفت لبناء برنامج الشراكة UTRGV بين جامعة تكساس ريو غراندي فالي والمنطقة التعليمية School District -the University of Texas Rio Grande Valley لإعداد مديرو المدارس والمنطقة التعليمية، وتوظيف قادة المدارس المتخرجين من الجامعة. وذلك من خلال جمع البيانات لتقييم تصورات العينة من الطلاب المشاركين حول الجوانب المركزية للبرنامج. أشارت النتائج إلى أن البرنامج قد حقق العديد من أهدافه. ومع ذلك، هناك بعض المجالات التي في حاجة للتحسين. وللكشف عن فعالية برنامج الشراكة من منظور الطلاب المشاركين لتقييم البرنامج وتحسينه؛ تم اتباع المنهج الوصفي، واشتملت الأداة على استبانة لطلاب الشراكة الحاليين والسابقين. وكشفت النتائج عن التزام المنطقة التعليمية بدعم برنامج الشراكة. والتزام البرنامج بتوفير التعاون المستمر مع المناطق التعليمية المشاركة واجتماعات الجامعة الدورية مع المشرفين المشاركين. التزم كل من UTRGV والمنطقة التعليمية المشاركة بتحديد نقطة اتصال مشتركة ممثلة في أشخاص محددين. كما تشير هذه النتائج لأهم جوانب التحسين في الاتصالات والجودة التعليمية، في ضمان الخبرات الميدانية وحضور موظفي المنطقة لجميع الدورات التدريبية، والتأكيد على العلاقة بين محتوى الدورة واحتياجات الجامعة والمنطقة التعليمية. العمل على زيادة التواصل بين المدرسين لمناقشة مهام الدورة التدريبية، ومواءمة موادها مع مجالات الاختبار للحصول على الشهادات. برنامج UTRGV هو برنامج شراكة القيادة التعليمية لمدارس المنطقة، لإعداد قادة المستقبل مع فهم أفضل لواقع أدوار القيادة التعليمية في منطقتهم وحرصهم الجامعي جعلهم أكثر استعداداً لمساعدة المدارس على التحسين لأن خبراتهم الجامعية دمجت المشاكل المحلية الحقيقية الحالية.

7. دراسة موريتيني وآخرون (Morettini et al., 2021) بعنوان استكشاف أسطورة الشراكات بين المدرسة والجامعة: فك تشابك مقاومة المنطقة والرأسمالية الأكاديمية. وهدفت لوضع منهجية انعكاسية لفهم تجارب الشراكة بين المدرسة والجامعة والمقاومة على مستوى المنطقة من مسؤولي المكاتب المركزية، والكشف عن أسباب مقاومة الإصلاح والتغيير تجاه العدالة الاجتماعية في سياق الشراكة بين المدرسة والجامعة من المكتب المركزي أو الإداريين على مستوى المنطقة كوكلاء داعمين للتغيير. كما تمحورت أغراض الدراسة حول نقل اللوم بعيداً عن المعلمين والطلاب وتحمل الإداريين المسؤولية لتحقيق العدالة الاجتماعية، ومناقشة أسباب صعوبة تفعيل جهود الإصلاح في المنظمات البيروقراطية في المدارس الأمريكية. عمل كل باحث لمدة ثلاث سنوات في مدارس Smithville العامة، وكانت المشاريع متصلة فقط من خلال موقع مشترك والأدوار المشتركة للباحثين من جامعة ولاية أبل تون Apple- ton State University. وتم التحليل بشكل أكثر تعمقاً للمشاريع من مختلف مسؤولي المكاتب المركزية بالاعتماد على التقليد الراسخ للطرق الإثنوغرافية. وأسفرت النتائج من الرؤى المنهجية والأفكار إلى أنه نظراً للمكانة الخارجية الممنوحة للجامعات، إلا أنه لم يتم تبني العمل مع المدارس بسهولة من قبل المسؤولين على مستوى المنطقة. فيجب أن يكون هناك نشاط ومناصرة على مستوى الدولة. وعلى المستوى الجامعي، هناك حاجة إلى الاستفادة من المناصب المتميزة لأعضاء هيئة التدريس لدعوة المسؤولين بالدولة للبدء في قياس الدرجة التي يتم بها تنفيذ الشراكة في المدارس. وبالنظر إلى التحديات، تبرز الحاجة إلى أن التعاون بشكل جماعي للدعوة إلى التغيير على مستوى الدولة، وبناء علاقات أكثر واقعية وشعبية بين المعلمين وأعضاء هيئة التدريس، وحشد التأييد على مستوى الولاية من الأعلى إلى الأسفل.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتبين من خلال القراءة التحليلية للدراسات السابقة مدى أهمية الشراكة بين إدارات التعليم والجامعات، حيث تنوعت أهداف الدراسات وبلدانها بين الولايات المتحدة الأمريكية، والأردن واليمن والمملكة العربية السعودية، وغيرها من الدول. وتناولت كل دراسة منها الشراكة من زاوية تحقق أهدافها والبيئة التي احتضنتها، مما سيسهم في إثراء الدراسة الحالية، ويساعد في نضوج محاورها. ويمكن تصنيف الدراسات بصفة عامة لفئتين رئيسية، ركزت الفئة الأولى منها على موضوع الشراكة بين الجامعات والمدارس كما في دراسة خضر (2017)، ودراسة القبلان (2019)، ودراسة موريتيني وآخرون (2021). وتناولت مجموعة من الدراسات الشراكة لإعداد مديرو المدارس والمنطقة التعليمية كما في دراسة بادبلا (2020).

وسيتم مناقشة أوجه الاختلاف، والاتفاق، وأوجه الاستفادة، وما يميز الدراسة الحالية فيما يلي:

أولاً أوجه الاتفاق:

في ضوء استعراض الدراسات السابقة يتضح أن هناك أوجه اتفاق بينها وبين الدراسة الحالية، ويمكن تحديدها على النحو التالي :

- جميعها دراسات حديثة في مجال الشراكة في المؤسسات التعليمية.
- تتفق الدراسة مع عدد من الدراسات الأخرى في الاهتمام بشراكة الجامعات ومؤسسات التعليم الأخرى كما في دراسة بيتر (2017).
- تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة على أهمية الشراكة بين الجامعات ومؤسسات التعليم العام، نظراً لما تحققه من ارتباط وتوثيق بين مؤسسات النظام التعليمي، وتحقيق تبادل المنافع وتغذية العلاقة التبادلية، وذلك كما في دراسة خضر (2017)، ودراسة القبلان (2019).
- يتضح تنوع المناهج البحثية لتشمل الوصفي بأساليبه المسحي، والتحليلي، والمقارن، والنوعي وقد اتفقت الدراسة مع بعض الدراسات في استخدام المنهج الوصفي بأسلوبه المسحي كما في دراسة إبراهيم؛ والحمار (2018).

ثانياً أوجه الاختلاف:

في ضوء الاستعراض السابق للدراسات السابقة يتضح أن هناك أوجه اختلاف، بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، ويمكن تحديدها على النحو التالي:

- تختلف الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في بعض الأهداف، حيث ركزت الدراسة الحالية على الشراكة الاستراتيجية بين الإدارات التعليمية وكليات التربية بالجامعات السعودية، بينما تنوعت الأهداف في الدراسات الأخرى مثل دراسة خضر (2017) وقد هدفت للتعرف على درجة الشراكة المؤسسية بين إدارات المدارس الثانوية وإدارات الجامعات الأردنية وعلاقتها بمستوى الأداء الإداري.
- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الحدود المكانية والحدود البشرية. فقد شملت الدراسة الحالية المنطقتين التعليميتين في الرياض، والمنطقة الشرقية، ومحافظة جدة، وركزت على مستويين أحدهما الإدارات العامة للتعليم بالمنطقة التعليمية: القيادات الإدارية (مديري التعليم، ومساعديهم) ومدراء الإدارات ورؤساء الأقسام وعلى مستوى الجامعات؛ القيادات الأكاديمية (عمداء كليات التربية، ووكلائهم)، ورؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس في كليات التربية بالجامعات السعودية.
- في حين ركزت الدراسات السابقة على حدود مكانية وبشرية مختلفة مثل دراسة وإبراهيم؛ والحمار (2018) التي شملت قيادات وأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة نجران، وجميع قيادات الإدارات التعليمية ووكلائهم بمنطقة نجران. في حين استهدفت دراسة خضر (2017) مديري المدارس الثانوية.
- تختلف الدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة التي استخدمت نهجاً مغايراً كالمنهج النوعي كما في دراسة بيتر (2017, Beiter)، والنوعي الإثنوغرافي في دراسة موريني وآخرون (2021, Morettini et al.)، بينما تستخدم الدراسة الحالية المنهج الوصفي المسحي. ونظراً لارتباط المنهج بالأدوات؛ فالدراسة الحالية ركزت على أداتي الاستبانة والمقابلة؛ بينما وتنوعت الأدوات ما بين الاستبانة كما في دراسة إبراهيم؛ والحمار (2018)، ودراسة باديل (2020, Padilla) والتحليل الوثائقي كما في دراسة القبلان (2019).

ثالثاً أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة أوجه كثيرة أهمها:

- تكوين فكرة أدق وأوضح حول موضوع الشراكة بين الإدارات التعليمية وكليات التربية بالجامعات السعودية.
- تحديد أبعاد ومحاور ومشكلة الدراسة، وكتابة الإطار النظري المتعلق بالشراكة بين الإدارات التعليمية وكليات التربية بالجامعات السعودية.
- بناء وتصميم أداتي الدراسة، وتحديد مجتمعها وعينتها.
- مناقشة وتفسير النتائج، وبناء الاستراتيجية المقترحة.
- توجيه الباحثة إلى العديد من المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة.
- ربط نتائج تلك الدراسات مع نتائج الدراسة الحالية من حيث الاتفاق والاختلاف.

رابعاً ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- تتفرد الدراسة الحالية بتناول موضوع الشراكة الاستراتيجية بين الإدارات التعليمية وكليات التربية بالجامعات السعودية، والذي يرتبط بعدد من الجوانب المهمة في برنامج القدرات البشرية، ورؤية المملكة 2030.
- يظهر أن غالبية الدراسات المتعلقة بالشراكة تتعلق بالجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ووجود نقص -على حد علم الباحثة- في الدراسات المتعلقة بالشراكة الاستراتيجية بين قطاع التعليم العام والعالي في مجالات الطلاب، ومجال المعلمين والقيادات التربوية، ومجال المؤسسات التعليمية، ومجال الأسرة والمجتمع مما يعزز مكانة الدراسة الحالية.
- حاولت الدراسة الحالية الوصول إلى عينة متنوعة، على مستويين أحدهما الإدارات العامة للتعليم بالمنطقة التعليمية؛ القيادات على الإدارية (مديري التعليم، ومساعديهم) ومدراء الإدارات ورؤساء الأقسام. وعلى مستوى الجامعات؛ القيادات الأكاديمية (عمداء كليات التربية، ووكلائهم)، ورؤساء الأقسام في كليات التربية بالجامعات السعودية.

إجراءات الدراسة

منهج الدراسة:

انطلاقاً من طبيعة الدراسة، وتحقيقاً لأهدافها، وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة والبحوث ذات العلاقة وُجد أن المنهج الوصفي هو المنهج المستخدم في معظمها؛ لذا تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، وهو ما يتناسب مع الدراسة الحالية بوصفه أسلوباً ملائماً لبحث مشكلتها، وتحقيق أهدافها والإجابة عن أسئلتها. وقد وظف البحث المنهج الوصفي للتعرف على الإطار الفكري والفلسفي للشراكة في المؤسسات التعليمية في الأدبيات التربوية المعاصرة، والكشف عن درجة أهمية تطبيق الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية في مجال الطلاب، والمعلمين والقيادات التربوية، والمؤسسات التعليمية، والأسرة والمجتمع، وأبرز المتطلبات اللازمة لتنفيذ الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية. وبعد الرجوع إلى الأدب التربوي وعدد من الدراسات السابقة، وبعد الاطلاع على العديد من المراجع الخاصة بموضوع الشراكة والشراكة الاستراتيجية بين الإدارات التعليمية وكليات التربية بالجامعات السعودية، وبناءً على طبيعة البيانات، وعلى المنهج المتبع في الدراسة، تم اتباع الإجراءات التالية لبناء الاستبانة:

الخطوة الأولى-تحديد أهداف الاستبانة.

الخطوة الثانية-بناء الاستبانة في صورتها الأولية من خلال:

- الاطلاع على أدبيات الدراسة، والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
- الاطلاع على الأدوات التي استخدمت في الدراسات السابقة، والاستفادة منها في صياغة عبارات
- الاستبانة كدراسة خضر (2017)، وإبراهيم؛ والحمار (2018)، وباديل (2020, Padilla).
- تصميم الاستبانة في صورتها الأولية

الخطوة الثالثة-الصدق الظاهري لأداة الدراسة (صدق المحكمين):

للتعرف على مدى صدق أداة الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه، تم بعد استكمال بناء الاستبانة في صورتها الأولية، عرضها على مجموعة من المحكمين من الخبراء والمتخصصين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، والخبراء في مجال الإدارة التربوية من منسوبي وزارة التعليم، وذلك للاسترشاد بأرائهم، وكان عددهم (33) فرداً. وقد طلب من المحكمين مشكورين إبداء الرأي حول مدى وضوح العبارات، ومدى ملاءمتها لما وضعت لأجله، ومدى مناسبة العبارات للمحور الذي تنتمي إليه، مع وضع التعديلات والاقتراحات التي يمكن من خلالها تطوير الاستبانة. وبناءً على التعديلات والاقتراحات التي أبدتها المحكمون، تم إجراء التعديلات اللازمة التي اتفق عليها غالبيتهم، من تعديل بعض العبارات وحذف عدد منها، وتم تصميم الاستبانة بطريقة واضحة، وإخراجها بشروط الاستبانة التي أكد عليها خبراء البحث العلمي في الدراسات النفسية والاجتماعية، حتى أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية.

الخطوة الرابعة-بناء الاستبانة في صورتها النهائية:

تم بناء الاستبانة في صورتها النهائية، واحتوت الاستبانة على محاور الاستبانة للإجابة عن مجالات تطبيق الشراكة بين الإدارات العامة للتعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية ومتطلبات تطبيقها، والذي يتكون من (35) عبارة موزعة على محورين رئيسيين:

المحور الأول: مجالات الشراكة بين الإدارات التعليمية وكليات التربية بالجامعات السعودية (الطلاب، والمعلمين والقيادات التربوية، والمؤسسات التعليمية، والأسرة والمجتمع)؛ وهو مكون من (24) عبارة، موزعة على أربع مجالات، وذلك على النحو التالي:

- المجال الأول: يتضمن الطلاب، وهو يتكون من (6) عبارات.

- المجال الثاني: يتضمن المعلمين والقيادات التربوية، وهو يتكون من (6) عبارات.

- المجال الثالث: يتضمن المؤسسات التعليمية، وهو يتكون من (6) عبارات.

- المجال الرابع: يتضمن الأسرة والمجتمع، وهو يتكون من (6) عبارات.

المحور الثاني: متطلبات تطبيق الشراكة بين الإدارات التعليمية وكليات التربية بالجامعات السعودية، وهو مكون من (11) عبارة.

وقد تم استخدام مقياس التدرج الخماسي لتحديد درجة الأهمية للمستجيب على العبارة كالتالي:

تعطى الدرجة (5) كبيرة جداً، والدرجة (4) كبيرة، والدرجة (3) متوسطة، والدرجة (2) منخفضة، والدرجة (1) منخفضة جداً. وذلك كما يتضح من خلال الجدول رقم () التالي:

جدول 1: مقياس التدرج الخماسي

الدرجة الأهمية	مدى المتوسطات	الفئة
منخفضة جداً	من 1.00 إلى 1.80	الأولى
منخفضة	من 1.81 إلى 2.60	الثانية
متوسطة	من 2.61 إلى 3.40	الثالثة
كبيرة	من 3.41 إلى 4.20	الرابعة
كبيرة جداً	من 4.21 إلى 5.00	الخامسة

الخطوة الخامسة- صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة (لاستبانة):

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة؛ قامت الباحثة بتطبيقها ميدانياً، وبناءً على بيانات العينة؛ تم حساب معامل الارتباط (بيرسون) لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة، حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة، كما يوضح ذلك ما جاء في الجدولين التاليين.

جدول رقم 2: معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول لأداة الدراسة

مجالات الشراكة بين الإدارات التعليمية وكليات التربية بالجامعات السعودية					
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
1	0.641**	1	0.830**	1	0.753**
2	0.655**	2	0.701**	2	0.692**
3	0.587**	3	0.660**	3	0.771**
4	0.709**	4	0.805**	4	0.693**
5	0.917**	5	0.698**	5	0.719**
6	0.503**	6	0.617**	6	0.468**

** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

يتضح من الجدول رقم (6) أن جميع العبارات دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)، مما يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة.

جدول رقم 3: معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني لأداة الدراسة

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
متطلبات تطبيق الشراكة بين الإدارات التعليمية وكليات التربية بالجامعات السعودية			

0.737**	7	0.689**	1
0.676**	8	0.655**	2
0.690**	9	0.675**	3
0.557**	10	0.456**	4
0.679**	11	0.631**	5
		0.413**	6

** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

يتضح من الجدول رقم (6) وجدول رقم (7) أن معاملات الارتباط لجميع عبارات المحورين ترتبط بالدرجة الكلية للمحور، وأن جميع العبارات دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)، مما يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية للوثوق بصحة ما تقيسه.

الخطوة السادسة-ثبات أداة الدراسة (الاستبانة):

يقصد بالثبات دقة المقياس، والمقياس الثابت هو ما يعطي نتائج متقاربة، أو نفس النتائج إذا طبق أكثر من مرة في ظروف مماثلة. وقد تم استخراج معامل الثبات، طبقاً لمعادلة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للاتساق الداخلي، ويوضح الجدول رقم (8) معامل الثبات لمحاور أداة الدراسة وذلك كما يلي:

جدول رقم 4: معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

محاور وأبعاد الاستبانة	عدد العبارات	ثبات المحور
المحور الأول: مجالات تطبيق الشراكة بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية	24	0.911
المحور الثاني: متطلبات تطبيق الشراكة بين الإدارات التعليمية وكليات التربية بالجامعات السعودية	11	0.842
الثبات العام	35	0.915

يوضح الجدول أعلاه أن أداة الدراسة تتمتع بثبات مقبول إحصائياً، حيث جاء الثبات العام للدراسة (0.915) وهي درجة ثبات عالية، كما تراوحت معاملات ثبات أداة الدراسة بين (0.842، 0.911)، وهي معاملات ثبات مرتفعة يمكن الوثوق بها في نتائج الدراسة.

عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام في إدارات التعليم، ورؤساء الأقسام، وأعضاء هيئة التدريس في كليات التربية، والبالغ مجموع عددهم (1227)؛ فقد طبقت الدراسة على عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة، تم تحديدها باستخدام جداول كريجسي ومورغان Krejcie & Morgan وقد بلغت (297).

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة الحالية من جميع المنتمين لفئة مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام في إدارات التعليم بمنطقة الرياض، ومحافظة جدة، والمنطقة الشرقية والبالغ مجموع عددهم (1227). وبلغ عددهم في الإدارة العامة للتعليم بمنطقة الرياض (71) فرداً، الإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة (70) فرداً، الإدارة العامة للتعليم بالمنطقة الشرقية (70) فرداً، ورؤساء الأقسام، وأعضاء هيئة التدريس في كليات التربية بجامعة الملك سعود (741) فرداً، وجامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل (143) فرداً.

الأساليب الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package For Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS)، وبعد ذلك تم حساب المقاييس الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الوظيفية لأفراد عينة الدراسة وتحديد استجاباتهم للعبارات للمحورين الرئيسيين التي تضمنتها أداة الدراسة.
- المتوسط الحسابي (Mean): وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن أسئلة الدراسة (متوسطات العبارات)، إضافة إلى أنه يفيد في ترتيب عبارات الدراسة حسب أعلى متوسط حسابي موزون.
- تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation): وذلك للتعرف على مدى انحراف أو تشتت استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسيين عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة للمحاور الرئيسيين، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس.
- تم استخدام معامل الارتباط بيرسون "Person Correlation": لحساب صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.
- تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha): لاختبار مدي ثبات أداة الدراسة.

عرض نتائج الدراسة:

- السؤال الأول ما الإطار النظري للشراكة في المؤسسات التعليمية في الأدبيات التربوية المعاصرة؟

المفهوم الخاص للشراكة في التعليم:

لغة أنشركه في أمره: أدخله فيه. شاركه: كان شريكه.

ويقال: فلان يُشارك في علم كذا: له نصيب منه

الشركة: عقد بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك (المعجم الوسيط، 1972: 480)

في الميدان التربوي التعليمي، تعبر الشراكة عن تعاون مشترك بين أطراف تعليمية وأطراف أخرى سواء كانت من داخل المؤسسة التعليمية أو من خارجها، تجمعهم مشاريع تعليمية مشتركة، الغاية منها تحقيق التواصل المؤسسي والمهني والأكاديمي بين المشاركين، أو التشارك من أجل إيجاد الحلول المناسبة لمجموعة من الأوضاع أو العوائق أو المشاكل التي تواجهها هذه الأطراف المتعاقدة. فالشراكة تعبر عن آلية لتوثيق الروابط بين مؤسسات التعليم وتجميع لقدرات وموارد وإمكانيات عناصر طرفي الشراكة لتحمل أعباء العمل ومسئولياته بين تلك المؤسسات (الصانع، 2015).

كما تعني الالتزام الواجب المتفق عليه لتبادل المنفعة في مجال التعليم، وتتنوع أشكاله ومستوياته ومنها أن كليات التربية تعد للمدارس معلماً على درجة عالية من الكفاءة، وتقدم مبادرات للتنمية المهنية للعاملين في المدارس، بالإضافة إلى تقديم نتائج الأبحاث العلمية للاستفادة منها في تطوير العمل (إبراهيم؛ والحمار، 2018).

فهي عبارة عن بناء علاقة بين مؤسستين تعليميتين أو أكثر، أو بين مؤسسة تعليمية ومؤسسات من قطاعات أخرى من القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني، وتقوم على الاتفاق على أهداف مشتركة بين طرفي الشراكة يسعى الجميع لتحقيقها، وتتكامل خبرات الشركاء وامكانياته لتقوية مدخلات ومكونات المؤسسة التعليمية لتكون قادرة على المنافسة وتجويد المخرجات التعليمية (العزب، 2018).

يتضح مما سبق أن الشراكة في التعليم تعد أحد أشكال الشراكة العامة وتتفق معها في المقومات الأساسية والأهداف العامة، كإحدى الآليات المهمة التي تعكس إعادة صياغة العلاقات بين المؤسسات التعليمية وغيرها من المؤسسات سواء التعليمية أو المجتمعية أو غير ذلك مما يحقق لها منفعة ويسهم في تطويرها وتحسين مستوى خدماتها وجودة مخرجاتها. ويتحقق من خلال مفهوم الشراكة ذلك العديد من الأبعاد التي يمكن أن تساهم بفاعلية في الارتقاء بالعملية التعليمية، مع التأكيد على أهمية مراعاة الخصائص والمتطلبات الداعمة التي تشمل مشاركة جميع الأطراف في عمليات التنفيذ والتقييم وتقديم التسهيلات التي من شأنها إنجاح تلك الشراكات وتطويرها، وضمان تحقيق انفتاح المؤسسات التعليمية على المجتمع.

مجالات الشراكة في المؤسسات التعليمية:

بالنظر في وظائف وأدوار إدارات التعليم وكليات التربية ذات العلاقة؛ يمكن عرض أبرز مجالات الشراكة كما يلي:

- مجال الطلاب:

يمثل الطالب ركن الأساس في العملية التربوية، فهو المستهدف والمحور الذي تدور حوله والركيزة الأساسية في بناء المجتمع. وتسعى كليات التربية للعناية بطلابها لتغذية إدارات التعليم بالمعلمين، وقد أشار برنامج تنمية القدرات البشرية لمبادرة طرق التدريس الجذابة والمبتكرة والتي تضمنت مراجعة نظام تقييم الطلاب لقياس نتائج التعلم المتعلقة بالمهارات، والاستفادة من أدوات التشخيص بناءً على البيانات التوفير تغذية راجعة منتظمة (بما في ذلك الكشف عن الطلاب المعرضين للخطر)، وذلك من خلال تصميم ملفات رقمية للطلاب وتصنيفهم.

وتتضمن إدارات التعليم من جانبها بالعديد من المسؤوليات المتعلقة بالنظام التعليمي بكافة مكوناته، وسيتم استعراض أبرز تلك الأدوار التي تتسق مع التوجهات التطويرية الواردة في وثيقة برنامج تنمية القدرات البشرية لتحقيق أهداف البحث كما يلي (الإدارة العامة للتعليم بمنطقة الرياض، 2022):

- التوجيه والإرشاد الطلابي من خلال إدارة التوجيه والإرشاد؛ لتحقيق أهداف تربوية تتضمن مساعدة الطلاب على التوافق النفسي والاجتماعي، وتوفير فرص الاستفادة من البرامج التربوية والتعليمية المختلفة، ولإحداث بعض الخطوات التطويرية على النظام التعليمي، والنهوض بالرعاية الاجتماعية والتربوية في المدارس.

- الإرشاد التعليمي والمهني الذي يهدف إلى تحقيق التكيف التربوي ومساعدة الطالب في اختيار مستقبله المهني والوظيفي حسب قدراته واتجاهاته وميوله من خلال بعض البرامج ومنها برنامج الإرشاد التعليمي والمهني، وأساليب التهيئة الإرشادية، وتوجيه الطلاب للتخصصات الدراسية بالمرحلة الثانوية.

وقد تضمنت الركيزة الأولى ببرنامج تنمية القدرات البشرية تطوير أساس تعليمي متين ومرن للجميع ضمن الهدف الاستراتيجي: ضمان الموازنة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، بالتوجيه والإرشاد المهني للطلاب للاتحاق بسوق العمل في مبادرة توفير الإرشاد المهني للطلاب من خلال تطوير الإرشاد والتوجيه المهني بدءاً من التعليم العام وقيل اختيار الطلبة للتخصصات حيث ستعرف الطلبة باتجاهات سوق العمل والخيارات المتاحة في أكبر الشركات كما ستوجههم إلى الالتحاق بسوق العمل كفرص للعمل الجزئي أو الكامل. واحتوت الركيزة الأولى كذلك على الأنشطة اللاصفية والمهارات والمعارف وتعزز القيم، ضمن الهدف الاستراتيجي تحسين مخرجات التعليم الأساسية، بتصميم تجارب تعليمية مبتكرة وعملية ومناهج تواكب القرن الحادي والعشرين

كما وردت المهارات في وثيقة برنامج تنمية القدرات البشرية ضمن الركيزة الثالثة؛ إتاحة فرص التعلم المستمر والتدريب لإكساب أفراد المجتمع المهارات الأساسية ومهارات المستقبل Skilling، حيث تُعد مهارات المستقبل من المهارات المتجددة لمواكبة متطلبات القدرات البشرية (2021:50)

ومن أدوار إدارات التعليم العناية بالنشاط الطلابي من خلال إدارة متخصصة؛ مما يسهم في تحقيق العديد من الأهداف الداعمة لبناء الشخصية المتوازنة للطلاب من الناحية الاجتماعية والعقلية والجسمية والانفعالية ليصبح مواطناً نافعاً يخدم دينه ووطنه وأمتة، وتعزيز الجوانب التربوية والتعليمية النظرية وترجمتها إلى أفعال وسلوك ومهارات، والتوازن بين متطلبات النفس وحاجاتها الفكرية والروحية والجسمية والاجتماعية. كما تعمل على دعم المناهج الدراسية في تحقيق الأهداف التربوية والثقافية والعلمية والاجتماعية.

وقد تضمنت الركيزة الأولى ببرنامج تنمية القدرات البشرية تطوير أساس تعليمي متين ومرن للجميع توسيع نطاق برامج تنمية الطلاب الموهوبين ضمن الهدف الاستراتيجي توفير معارف نوعية للتميز في المجالات ذات الأولوية، بتوسيع نطاق برامج تنمية الطلبة الموهوبين، ومبادرة التوسع في برنامج إثراء الطلاب الموهوبين والاستثمار بالتوسع في برامج موهبة الإثرائية، ودراسة البرامج الإثرائية الأخرى المتاحة مع الجهات ذات العلاقة.

ويمثل استثمار مواهب الطلاب وقدراتهم المتنوعة أحد أدوار إدارات التعليم كرافد للتنمية؛ ففي ظل تنوع البيانات الحاضرة والرعاية للموهوبين من بيت وأسرّة ومجتمع؛ يبقى النظام التعليمي بما يحتويه من إدارة تعليمية ناجحة وفاعلة هو الأساس الذي يُعتمد عليه في رعاية الموهوبين. وتهدف الإدارة المختصة بإدارة الموهوبين في إدارات التعليم إلى الارتقاء بتعليم الطلاب الموهوبين في مدارس التعليم العام، وتهيئة رعاية تربوية متخصصة لمواهب الطلاب المتنوعة، وتطوير البرامج النوعية في رعاية الموهوبين، ورعايتهم رعاية تربوية تعليمية شاملة.

بالنسبة لمجال إعداد وتدريب المعلمين؛ من طلاب كليات التربية المتوقع انضمامهم بعد تخرجهم للعمل في إدارات التعليم؛ فالمشاركة في إعداد المعلمين والتنمية المهنية من المجالات التي تتضح فيها أهمية الشراكة بين إدارات التعليم وكليات التربية. ويتم إعداد المعلم الطالب في كليات التربية في إطار فلسفة الدولة وسياساتها العامة وفي ظل احتياجات المجتمع ومتطلباته، وفي الوقت نفسه تتصل مهام الإعداد اتصالاً وثيقاً بما يفرضه عليها الواقع من متطلبات الدول (عامر، 2016). ويعتبر إعداد المعلمين الدور التقليدي لكليات التربية، فمن خلال الخريج المتميز يتم تهيئة الطلاب في مدارس التعليم العام للمستقبل واكتشاف ميولهم ومواهبهم وتنمية اتجاهاتهم وتطلعاتهم وتوجيههم نحو تحول وطني شامل لجميع أوجه الحياة، وتزويدهم بالمهارات الأساسية التي ينطلبها سوق العمل وينشدها المجتمع.

ورفق دليل إعداد السياسات الخاصة بالمعلمين الذي أصدرته اليونسكو (2020) فلتحقيق أقصى قدر من فوائد التعلم؛ يجب أن يكون للسياسة المعنية بالمعلم رؤية واضحة للمضي قدماً ونهجاً شاملاً (كلياً) يشمل مجموعة واسعة من الجوانب المتشابهة التي تؤثر في كيفية اختيار الأفراد ليصبحوا أو يبقوا معلمين، يتدربون على معلمهم ويؤدونه بفعالية. وتتضمن السياسة الشاملة وبعدها ما يلي:

- التعليم الأولي والشامل والقيادي المعني بالمعلم والمدرسة (ويشمل ذلك النظرية التربوية الجيدة وتطبيقها على مجموعة من المتعلمين).
- التطوير المهني المستمر ودعم جميع المعلمين وقادة المدارس وموظفي الدعم.
- حزمة مكافآت وحوافز مادية تجذب وتستبقي أفضل المرشحين في المهنة مقارنة بالمهن الأخرى.
- بيئة تعليمية آمنة وصحية ومحفزة.

وبعد الإعداد المهني للطلاب الخريج الخطوة الفعلية للبرامج التربوية المقدمة من الكلية وتشمل عدة جوانب منها البرامج التربوية التي تقدمها الكليات التربوية من برامج الماجستير والدكتوراه بأنواعها المختلفة، ولعل برنامج الماجستير المهني للمعلم هو أكثر ما يميز النقلة النوعية في الكليات التربوية من الدبلومات إلى الدراسات العليا (ماجستير)؛ إذ أن برامج الإعداد المهني للمعلم برامج يفرضه الواقع ومسايرة للتطورات التي يشهدها المجتمع السعودي في رؤية 2030 والثورة الصناعية الرابعة، فإعداد المعلم في حلته الجديدة تقتضي إعداد برامج عليا وفق مقاييس وزارة التعليم وتطلعات الرؤية (السليمانى، 2020).

وهو ما يلبي التوصيات بإعادة النظر في كفايات إعداد المعلم لتتواءم مع المتغيرات والمستجدات المحلية والعالمية، والمتابعة المستمرة لتطوير كفاءة المعلم المهنية، وتفصيل البرامج التدريبية المهنية الحديثة التي تتوافق مع معايير هيئة تقويم التعليم والتدريب، وجعلها من المتطلبات المهنية للمعلمين والمعلمات (جامعة حائل، 2022).

وتضمنت رؤية المملكة 2030 ما يؤكد على أهمية التجديد في سياسة إعداد المعلم، حيث نص الهدف الاستراتيجي الثاني ضمن أهداف وزارة التعليم على تحسين استقطاب المعلمين وإعدادهم وتطويرهم، وقد أولت المعلم وإعداده نصيباً كبيراً واهتماماً غير مسبوق، حيث تناولت الرؤية جوانب ومكونات مهمة في إعداد المعلم تناولت فيها المكون التخصصي، وكذلك الكون الثقافي، والمهني المهاري، كما أنها في مجملها أطرت مسألة إعداد المعلم منذ أن كان طالباً في التركيز على كافة الجوانب (وزارة التعليم، 1440)

وبالنسبة لمجال التنمية المهنية والتدريب أثناء الخدمة؛ فلا يتوقف الدور الريادي للكليات التربوية على إعداد المعلم أثناء مسيرته العلمية فقط، بل يمتد دورها التربوي إلى تدريب المعلمين أثناء الخدمة عن طريق عقد شراكة مجتمعية بين كليات التربية ووزارة التعليم المتمثلة في إداراتها بالمناطق؛ التقديم الندوات والدورات العلمية التي تعزز وظيفة المعلم وفق رؤية 2030، وتحقيق التكامل التربوي بين التعليم العالي والتعليم العام وتوحد الأهداف والرؤى والرسالة وتطوير الممارسات التربوية (السليمانى، 2020).

وترتبط أهمية تطوير النمو المهني بهدف تحسين نوعية أداء المعلمين، بآثاره الإيجابية على تعليم الطلبة وتعلمهم، ومساعدة عناصر العملية التعليمية في التخطيط لمهامهم وتوجههم نحو النمو المهني بهدف زيادة فاعليتهم في تعليم الطلبة. بالإضافة إلى وضع برامج تدريبية نوعية تعمل على تلبية احتياجات العناصر التعليمية، والقضاء على المعوقات الإدارية في إطار الارتقاء بمستوى الأداء. وكذلك منح صلاحيات تتجاوز اللامركزية لتفعيل القرارات الإدارية بما يخدم العملية التربوية، والتوسع في تخصيص حوافز مشجعة للعاملين في خدمة العملية التربوية. ويمكن من خلال التدريب كذلك إعداد قيادات تربوية قادرة على تحقيق أهداف المؤسسات التربوية، وتمكين القيادات التربوية من المهارات اللازمة لإدارة تربوية فاعلة، ودعمها في تطوير مبادرات على المستوى المحلي. فمما ذكر في دليل إعداد السياسات الخاصة بالمعلمين الذي أصدرته اليونسكو؛ إن البنية الوظيفية تؤثر في استبقاء المعلمين، كونها تحفز المعلمين على التطور والتقدم الذي يرتبط بالانفتاح بخيارات التطوير المهني المستمر والهادف على طول المسار الوظيفي (2020:56).

- مجال المؤسسات التعليمية:

على الرغم من أهمية تطوير أداء المدرسة والوقوف على مدى فاعليتها، وجودة أدائها، وقدرتها على تحقيق أهدافها؛ إلا إن الممارسات التي كانت تقوم بها بعض المناطق التعليمية كشفت عن ضرورة إيجاد آلية محددة للوقوف على ذلك الأداء المدرسي وتطويره. وتعد قيادة المؤسسات التعليمية من الأمور المهمة فيما يتعلق بإحداث تطوير لدور هذه المؤسسات. ويمكن مناقشة تطوير الأداء المدرسي بالنظر في مجال التعلم، ومجال التعليم، ومجال الإدارة المدرسية وما تشمله من معايير يمكن وضعها لتوظيفها كمحركات تقوم على أساسها مجالات المنظومة التربوية بغرض تحسين الوضع الحالي، كما يلي (المطري؛ والراسبي، 2021):

مجال التعلم: يقصد به اكتساب الطلاب المعارف والمهارات، وفهمها، والقدرة على تطبيقها، وتكوين اتجاهات وسلوكيات إيجابية نحوها، وقد يقاس مجال التعلم من خلال المعايير الآتية: اكتساب الطالب المعارف والمهارات الجديدة، ومدى فهمه واستيعابه لها، وتوظيف الطالب للمعارف والمهارات التي اكتسبها، واكتساب الطالب القيم والاتجاهات الإيجابية.

مجال التعليم: يقصد هنا بالتعليم الأساليب والطرائق والوسائل التي يتم بها تطوير تحصيل الطلاب، ويمكن قياسه من خلال المعايير الآتية: جودة التعليم والتعلم في كل مادة، وفي جميع المواد بصورة شاملة، تلبية احتياجات التعلم الخاصة بجميع الطلاب، وفعالية أساليب التقويم وتحفيزها لتعلم الطلاب، وتقويم المعلم لأدائه ذاتياً، وفعالية المعلم الأول (المشرف المقيم).

مجال الإدارة المدرسية: يقصد هنا بالإدارة المدرسية مجموعة العمليات الإدارية التي يمارسها الكادر الإداري والفني بهدف تطوير الأداء المدرسي في كافة المجالات، ويمكن قياسه من خلال المعايير الآتية: تفعيل التخطيط المدرسي، وتنظيم العمل الإداري، والإشراف والتقويم لعمليات التعليم والتعلم، ورعاية الطلاب، وتوثيق العلاقة مع أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع المحلي، والتطوير الذاتي للإدارة المدرسية، وتنمية القيم التنظيمية للمدرسة، وفعالية الاستفادة من الكوادر

وفي هذا الصدد؛ اعتمد برنامج تنمية القدرات البشرية ضمن ركيزته الأولى تطوير أساس تعليمي متين ومرن للجميع وفق الهدف الاستراتيجي تحسين مخرجات التعليم الأساسية، على توفير مسارات مرنة ومتنوعة في التعليم الأساسي وتطوير مسارات متخصصة في المرحلة الثانوية. وتحقيقاً لذلك؛ تم إدراج مسارات الثانوية في نظام التعليم انطلاقاً من فلسفة متجددة قائمة على توسيع الفرص ومشاركة الطالب فهي كما تعد الطالب للحياة وإكمال تعليمه بعد الثانوي، أيضاً تمنحه فرصة المشاركة في سوق العمل، ووفق هذا النظام يستطيع الطالب أن يتماشى مع المتغيرات من حوله في القرن الحادي والعشرين، وبما يحقق مستهدفات رؤية المملكة 2030 (وزارة التعليم، 2022).

كما تضمن الهدف الاستراتيجي تحسين مخرجات التعليم الأساسية في برنامج تنمية القدرات البشرية؛ توفير نظام تعليمي أساسي مبني على مبدأ المساءلة وفق أعلى المعايير، ومبادرة نظام تصنيف المدارس الذي يشمل تصميم وتنفيذ نظام داخلي لتقييم وتصنيف المدارس وربطه بنواتج التعلم للطلاب والرحلة التعليمية، وتفعيل الإشراف التربوي داخل المنظومة التعليمية. فالنظام يقوم على جمع بيانات متعددة المصادر مثل بيانات الأداء الرئيسة (بما في ذلك نواتج التعلم)، وتقييم الجهات ذات العلاقة (بما في ذلك أولياء الأمور والطلاب والمجتمع المحلي)، وتقييم مستوى المشاركة المجتمعية للمدرسة (مثل الأنشطة الثقافية والرياضية)، وإتاحة البيانات للجميع لدعم وتوجيه عمليات صنع القرار.

حيث يقوم الإشراف التربوي بدور كبير في تطوير العمل التربوي التعليمي وممارساته مما يملكه من خبرة فنية متخصصة في المادة العلمية وطرق تدريسه وأساليبها وما يرد من جديد حولها، بالإضافة لوره في تعميق الجدارة الإدارية لدى مديري المدارس، والاضطلاع بالمسؤوليات التي من شأنها تطوير العمل التربوي التعليمي في المدرسة. فهو حلقة الاتصال بين الميدان والأجهزة الإدارية والفنية التي تشرف على عملية التعليم والتعلم نظراً للتوسع في الخدمات التعليمية وانتشار المدارس وازدياد عددها التي تزيد من الحاجة إلى وجود مشرفين متخصصين في الجوانب التعليمية والإدارية المختلفة (الجنابي، 2019).

لمواجهة التحديات الناشئة عن التحول الاستراتيجي للدولة الذي تم الإعلان عنه عبر رؤية 2030؛ فلا بد من اتباع النظم التي تمكن من التطوير المتسارع؛ ومنها معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي التي تعد أحد الأساليب الحديثة والحيوية لتطوير التعليم ورفع جودة مخرجاته. فالعمل في المؤسسات التعليمية يتطلب الالتزام بإدارة الجودة الشاملة التي تعد من النظم الإدارية التي تستهدف التحسين المستمر في أداء الأفراد، والمؤسسات عن طريق استثمار قدراتهم، وتدعيم مهاراتهم، وذلك من خلال التأكد من تحقيق الأهداف واستيفاء جميع عناصر العملية التعليمية لمعايير المخرجات المرغوبة. ويمكن النظر إلى تطبيق سياسات ضمان جودة التعليم والاعتماد وفقاً للمعايير القياسية العالمية كأحد أهم الممكّنات للوفاء بتوقعات المستفيدين والمجتمع. وتؤدي عملية ضمان جودة التعليم بالتحقق من أن المعايير الأكاديمية المتوافقة مع رسالة المؤسسة التعليمية قد تم تحديدها وتعريفها وتحقيقها على النحو الذي يتوافق مع المعايير المناظرة لها سواء على المستوى القومي أو العالمي؛ مما يشجع المؤسسات التعليمية على الحصول على صفة متميزة وهوية معترف بها محلياً ودولياً من خلال الاعتماد التربوي (الجنابي، 2019).

وقد أشار برنامج تنمية القدرات البشرية لمبادرة مدارس المستقبل ضمن الركيزة الأولى تطوير أساس تعليمي متين ومرن للجميع، لتحقيق الهدف الاستراتيجي تحسين مخرجات التعليم الأساسية، من خلال تصميم تجارب تعليمية مبتكرة وعملية ومناهج تواكب القرن الحادي والعشرين. وإطلاق مجموعة من نماذج المدارس المستقبلية، وتقديم منهجية شاملة.

ويعرف مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام مدرسة المستقبل بأنها: مؤسسة متعلمة تتطور مهنيًا، تسود فيها ثقافة الجودة والتعاون والدعم الفني المبني على الخبرات التربوية، وتشتمل على كفاءات بشرية مؤهلة تؤدي مهامها باتقان، وتتعاون في جمع المعلومات والبيانات عن مستوى أدائها، وتقوم بتحديد أهدافها وتعلنها وتضعها في خطط وتتعاون في تنفيذها بروح من المسؤولية المشتركة (شركة تطوير للخدمات التعليمية، د.ت).

ويمكن اعتماد النظرة الشمولية لمدرسة المستقبل؛ وهي النظرة التي تقترض أن تطوير المدارس عملية معقدة يشترك فيها عناصر عديدة وتتأثر بعوامل كثيرة ويرى أصحاب هذه النظرة أن تطوير المدرسة لصنع مدرسة المستقبل يحتاج إلى جهد متعدد الأبعاد. ويركز هذا الاتجاه على التعامل معها كمدرسة مرتبطة بمنظومة ومؤسسات المجتمع الأخرى. وتعد هذه النظرة الأكثر عقلانية، والأشمل حيث ترى من المدرسة نظاماً متسقاً يتكون من مجموعة من العناصر. والعمليات المتداخلة والتي تسعى لتحقيق أهداف محددة، يرتبط كلاً منها بالآخر ويؤثر ويتأثر به في عملية تفاعل ديناميكية (النقيب، 2020)

- مجال الأسرة والمجتمع:

نظراً لكون التعليم مطلباً مجتمعياً؛ فمن المهم أن تتشارك كافة فئات المجتمع في عملية التخطيط للتعليم وتنفيذه وتقييمه. مما يلقي الضوء على الشراكة المجتمعية كأحد أبرز أنماط الشراكة في التعليم حيث إن إدارات التعليم وكليات التربية جزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع، فيقع على عاتقها دور كبير في تلبية احتياجات الوطن وذلك من خلال العمل الحديث لخدمة المجتمع وفق خطط وبرامج مدروسة بعناية (البوهي، 2014:71). فالعملية التعليمية في العصر الحديث تعتمد اعتماداً مباشراً على مخرجات المدارس والأسرة والمجتمع بكافة فئاته، ويعني مفهوم خدمة المجتمع؛ "رغبة واستعداد افراد، وهيئات المجتمع المدني في المشاركة الفعالة في جهود تحسين التعليم، وزيادة فاعلية المدرسة في تحقيق وظيفتها التربوية" (العبيد، 2019)

وانطلاقاً من أهمية الشراكة بين مؤسسات التعليم والأسرة والمجتمع المحلي؛ تم إطلاق مبادرة (ارتقاء) ضمن برنامج التحول الوطني؛ أحد برامج رؤية 2030 كأحد الاستراتيجيات اللازمة لتطوير المنظومة التعليمية، الهادفة إلى التعاون الكامل مع الأسرة ومؤسسات المجتمع المحلي؛ لزيادة فاعلية دور كل منهم في الارتقاء بالمستويات العلمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وتجويد عمليات التعليم والتعلم، والمحافظة على القيم والعادات والتقاليد المجتمعية، والمشاركة في تنمية المجتمع المحلي ونشر الوعي الثقافي والتربوي، لزيادة كفاءة الشراكة في معالجة ضعف التحصيل الدراسي، وتعزيز دور المسؤولية المجتمعية في العملية التعليمية (وزارة التعليم، مبادرة ارتقاء، 2018).

فهناك من يرى أن دور كليات التربية في الجامعات في مجال خدمة المجتمع يتمثل في تسخير إمكاناتها البشرية والمادية لخدمة المدارس. وهنا تكمن مسؤولية كليات التربية عند اختيار معلم المستقبل وإعدادهم لتلبية كل الاحتياجات. بحيث يكون هذا الاختيار بناء على شروط صحيحة ومعايير حقيقية. وبذلك تهدف كليات التربية إلى إعداد المعلم إعداداً يتواءم مع متغيرات التقدم العلمي، والتطور التكنولوجي، وما يبتغى من تأثيرات على المجتمع في كافة المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (عامر، 2016).

متطلبات نجاح الشراكة في المؤسسات التعليمية:

تتفق متطلبات الشراكة الناجحة في المؤسسات التعليمية مع متطلباتها في المؤسسات العامة، فمن المقترضات المشتركة لنظام الشراكة أن تحترم كل مؤسسة المؤسسات الأخرى الشريكة، فيما يتعلق مثلاً بالتشريعات واللوائح التنظيمية وباستعمالات الزمن والمقررات الدراسية وخبرة العاملين والهياكل التعليمية

الموجودة، وتوفير المعلومات اللازمة عن أطراف الشراكة لدى كل منهم، وتوفير الإمكانيات التي تقتضي أن تقدم كل مؤسسة دعماً للمؤسسات الأخرى، كأن تضع رهن إشارتها مختلف الموارد المادية والبشرية المتوفرة وأن تنفتح كل مؤسسة على الأخرى في اتجاه الانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

لذلك فإن على المؤسسات التعليمية تحسين جميع إمكانياتها مثل الموارد البشرية من خلال الاهتمام بالتعليم والتدريب للهيئة التعليمية والإدارية لزيادة المعرفة المتعلقة بالتعليم والتعلم وكذلك إدارة التعليم ككل. وحتى يتحقق النجاح للشراكة بين مؤسستين أو أكثر على المستوى الداخلي أو الخارجي، سواء كان أطراف الشراكة تنتمي إلى المجال التعليمي أو كان أحد تلك الأطراف من مجال أو حقل آخر، فإنه لا بد من توفر متطلبات واشتراطات لنجاح تلك الشراكة، ومن هذه المتطلبات (جمعة، 2018؛ الشوابكة، 2022؛ Semali, 2013):

- المنفعة المتبادلة: وذلك من خلال استثمار التسهيلات المتاحة والتجهيزات المتوفرة في سوق العمل الإنتاجي والخدمي من أجل تدريب الطلاب والمستفيدين من الشراكة، مع مراعاة عدم التأثير السلبي على كفاءتها الإنتاجية. والحرص على تناول القضايا المهمة، وهذا ما يتضح من خلال تكوين اتجاه عام لدى أعضاء هيئة التدريس للعمل في أبحاث جماعية ضمن فرق ومشروعات بحثية.
 - التطوير: تطوير فلسفة وسياسات وأهداف الشراكة بشكل يؤمن ارتباطها مع فلسفة وسياسات وأهداف الأطراف المشاركة. فتحديد الأهداف والاتفاق عليها، يضمن قيام كافة مشاريع وبرامج الشراكة على أساس تحقيق الأهداف التعليمية.
 - الشمولية: وذلك من خلال شمولية التخطيط باعتماد منهجيات علمية تجمع الواقع والمستقبل، وبخاصة في مجال البرامج والمناهج التدريبية. ولتتمكن الشراكة من ضمان نجاحها؛ يجب أن تتبع أسس وقواعد تساعد على تحديد مدى فعالية نشاطاتها، لذا يجب أن يكون المخطط الذي تنتهجه شاملاً وواسعاً (دفور؛ وشاهد، 2017).
 - المرونة: وهي أن تطور مؤسسات التعليم بما يؤمن اتسامها بالمرونة والقدرة على التكيف مع احتياجات سوق العمل. وغالباً ما يُعزى ضعف قدرة الجامعات والمناطق التعليمية على تكوين شراكات هادفة ومنتجة إلى الاختلافات في الثقافة، إلا إنه من الممكن التغلب على هذه الاختلافات إذا بذل كل شريك جهداً لفهم واحترام الضغوط والمطالب التي تشكل جزءاً من الثقافة المهنية للشريك الآخر (Orr et al., 2010).
 - التجديد: إدخال أنماط ومسارات تعليمية وتدريبية جديدة تسمح بالجمع بين العمل والتعليم، مع مراعاة الثبات في أهداف الشراكة. ويساعد التوظيف الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات التعليمية على التصدي للتحويلات والتغيرات المتسارعة في الميدان التربوي، ويدعم إحداث إصلاحات في بيئة النظام التعليمي، ويسهل نشر الخدمات التعليمية.
 - تفعيل الهياكل والأجهزة الإدارية والتمويلية للقطاعين وتمكينهم من ممارسة اختصاصاتهم، والحصول على الدعم من أعضاء هيئة التدريس والقادة الإداريين المعنيين.
 - وحدة التنسيق والتكامل: وهي أن تكون هناك منظومة تعمل على توحيد جهة الإشراف على كافة برامج ومستويات التعليم الفني والتدريب المهني، بما يحقق استراتيجيات وسياسات التنمية الشاملة. ومن خلال تحديد المعايير المؤسسية اللازمة لنجاح عملية الشراكة؛ يمكن توجيه العملية التشاركية للبحث عن حلول لبعض المشاكل التعليمية والاجتماعية.
 - الكفاءة والالتزام: حيث تحرص المؤسسات الأكاديمية على ضرورة أن يكون ضمن فريق العمل الخبراء المتخصصون، وكذلك الذين لديهم القدرة على العمل مع الآخرين ومساعدتهم، مع البعد عن الذاتية في اختيار أفراد الفرق لتطوير مؤشرات التميز للشراكة. كما إنه لا يجوز إعطاء الأولوية لطرف على حساب الآخر أثناء الانفتاح على المحيط، فتنوع الشركاء وتعدددهم يجعل الجهود تتكامل والطاقات تتساند.
 - الثقة المتبادلة، والاتصال الفعال: وتعد الثقة بعد مهم من أبعاد شراكة المؤسسات التربوية، نظراً لضرورتها في ضمان عدم تجاوز الحدود المفروضة من قبل كل شريك، وزيادة الثقة مرتبط بالمارسات التعاونية والمتبادلة والمؤدية إلى الحفز، تعويضاً لجوانب القصور، والتي تؤمن وتؤدي إلى التجديد والتحديث في الإعداد للخطة والبرامج بتوفير الاتصال الفعال بين المؤسسات التربوية في ظل برامج الشراكة مما يزيد من التفاعل، وتبادل المهارات والخبرات والمعارف.
 - خدمة المجتمع: وضع الإمكانيات التعليمية والتدريبية المتوفرة في مؤسسات التعليم بأنواعه في خدمة المجتمع المحلي، وبذلك يتاح لقطاع سوق العمل استخدامها بطريقة فاعلة في التدريب والتأهيل بشرط تحقيق العائد الإيجابي للقطاعين.
- وقد كشف تقرير اليونسكو العالمي لرصد التعليم (2020:162) عن أن وجود الاستقلالية وهامش معين لاتخاذ القرارات بشأن إدارة المدرسة وتنظيمها؛ أساسيان لضمان الإنصاف مع أهمية مساءلة القادة؛ إلا إنه لا بد من الموازنة بين آليات مساءلة القيادة والسياسات الأخرى لدعم الشمول، وهو أمر غالباً ما يُفتقر إليه في الممارسة العملية. ويمكن الاستناد على ما أوضحتها العديد من الدراسات من متطلبات لإقامة الشراكة الفاعلة، وذلك على النحو التالي (الصائغ، 2015؛ Ellen):
- وجود رؤية وأهداف وقيم ومصالح مشتركة، وغالباً ما تُثار مسألة الاختلاف في الثقافات بين المنظمين كعقبة كبيرة. وقد لوحظ أن الممارسين التربويين بالتعليم العام يعملون في ثقافات تُقدر العمل وتطبيق المعرفة القائمة على الخبرة، بينما يعمل أساتذة الجامعات في ثقافات تُقدر التفكير والتحليل والمعرفة القائمة على البحث.
 - التزام طرفي الشراكة بأهداف عمل كل مؤسسة، ولإعداد قادة تربويين مؤهلين تأهيلاً عالياً يركزون على التعلم، وتوليد إجراءات إيجابية.
 - التعاون في تحقيق الأهداف المشتركة، ومن ذلك التزاماً مشتركاً من قبل الجامعة والمنطقة التعليمية.
 - إتاحة الفرصة للتعاون الإبداعي وصنع القرار المشترك في التخطيط للشراكة.
 - تذليل العقبات التي تعوق استمرار الشراكة، وتعزيز الجهود بين الشركاء، والشعور المتبادل والرغبة الحقيقية بالعمل التعاوني.
 - النظر إلى الشراكة بوصفها عملية تعلم مستمرة.
 - مساهمة كل شريك بخبراته في إطار المسؤولية المشتركة، والمساهمة بجميع الإمكانيات المتاحة لتحقيق الأهداف.

- تقييم النتائج، والمساءلة المشتركة عن نجاح البرامج ومخرجاتها.

• السؤال الثاني ما درجة أهمية تطبيق الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية في مجال الطلاب، والمعلمين والقيادات التربوية، والمؤسسات التعليمية، والأسرة والمجتمع؟

للتعرف على درجة أهمية مجالات تطبيق الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية، تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد الدراسة، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول 5: استجابات أفراد الدراسة لدرجة أهمية تطبيق الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية

م	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب درجة الأهمية
3	المجال الأول: المعلمين والقيادات التربوية	3.59	0.82	1
1	المجال الثاني: المؤسسات التعليمية	3.27	0.72	2
2	المجال الثالث: الطلاب	3.14	0.73	3
4	المجال الرابع: الأسرة والمجتمع	3.12	0.82	4
	مجالات تطبيق الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية	3.28	0.77	----

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام في إدارات التعليم، ورؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس في كليات التربية موافقون بدرجة متوسطة على أهمية مجالات تطبيق الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية بمتوسط حسابي (3.28). مما يدل على تجانس استجابات أفراد الدراسة. كما يتضح أن أفراد الدراسة موافقون بدرجة كبيرة على أهمية تطبيق الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية في مجال المعلمين والقيادات التربوية بمتوسط حسابي (3.59). ويتضح أن استجابة أفراد الدراسة جاءت بدرجة متوسطة على أهمية تطبيق الشراكة الاستراتيجية في مجال المؤسسات التعليمية بمتوسط حسابي (3.27)، كما إن أفراد الدراسة موافقون بدرجة متوسطة على أهمية تطبيق الشراكة الاستراتيجية في مجال الطلاب بمتوسط حسابي (3.14). وجاءت استجابة أفراد الدراسة بدرجة أهمية متوسطة على تطبيق الشراكة الاستراتيجية في مجال الأسرة والمجتمع بمتوسط (3.12).

وهكذا فإن أكثر مجالات تطبيق الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية أهمية؛ هو مجال المعلمين والقيادات التربوية، في حين جاء مجال المؤسسات التعليمية في المرتبة الثانية بالأهمية، وحصل مجال الطلاب على المرتبة الثالثة. وأخيراً جاء مجال الأسرة والمجتمع من بين مجالات تطبيق الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية.

ويمكن تفسير ذلك الترتيب بأن مجال المعلمين والقيادات التربوية هو محور العلاقة الوظيفية التبادلية بين إدارات التعليم وكليات التربية والمجال الذي تصب فيه الأهداف الاستراتيجية لكليات التربية من إعداد الممارس التربوي المتميز وتطويره المهني المستمر، وتقديم برامج دراسات عليا متميزة، وبناء شراكات مجتمعية مؤثرة تسهم في التنمية المستدامة (الخطة الاستراتيجية لكلية التربية بجامعة الملك سعود، 2018-2030)، ويندرج ضمنه بُعد التدريب والتنمية المهنية الذي يعد من الأدوار الرئيسية لكلا الطرفين، وهو المجال الأكثر شيوعاً وتطبيقاً في مذكرات التفاهم القائمة بينهما، بالإضافة لقباليته العالية للتفعيل حيث توجد برامج تدريبية عديدة تقيّمها كليات التربية وبشكل مستمر للمعلمين والقيادات التربوية، مثل الدورات التدريبية في طرق واستراتيجيات التدريس، ومجال الموهوبين والتربية الخاصة، والدبومات في القيادة والإشراف التربوي، وبرنامج الاستثمار الأمثل للكوادر التعليمية. وهو ما أوصى به مؤتمر الاتجاهات الحديثة في العلوم التربوية بجامعة حائل (2022) من الاستمرار في مشروع الاستثمار الأمثل للكوادر التعليمية في التعليم العام، لدوره في تعزيز التكامل بين كليات التربية والتعليم العام والرفع من كفاءة الانفاق، والاستفادة القصوى من القوى العاملة في التعليم العام والعالي على حد سواء، وحث الباحثين والباحثات لتفويها والمساهمة في تجويدها وتحسينها. كما إن طلاب كليات التربية يتم تدريبهم في إدارات التعليم سنوياً، بالإضافة لتدريس طلاب الدراسات العليا من منسوبي إدارات التعليم.

بينما يمكن تفسير حصول بقية المجالات الثلاثة ممثلة بالمؤسسات التعليمية، فالطلاب ثم الأسرة والمجتمع على درجة موافقة متوسطة لأنها تشترك في كونها تخضع للعديد من التنظيمات الإدارية، وتحتاج إلى موافقات على مستوى أكبر من إدارات التعليم وكليات التربية، والكثير من الإجراءات وفي ظل النظام المركزي لوزارة التعليم؛ فإن ذلك يتطلب في الغالب وقتاً طويلاً وإجراءات معقدة.

وهو ما يتفق مع نتائج دراسة القبلان (2019) الوصفية القائمة على تحليل الوثائق، وما أسفرت عنه نتائجها من وجود شراكة بين كلية التربية ومؤسسات التعليم العام في مدينة حائل من خلال برنامج التدريب الميداني، ومذكرات التفاهم التعاوني غير الملزمة بين الطرفين. ويتفق أيضاً مع نتائج دراسة إبراهيم؛ والحمار (2018) التي توصلت إلى أنه على الرغم من وجود قناعة بين أفراد العينة حول أهمية تطبيق الشراكة بدرجة عالية لدى قيادات وأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية؛ إلا أن هناك قصور بدرجة عالية أيضاً في تطبيقها، وأن ما يتم تفعيله منها هو الشراكة في التدريب الميداني فقط، وإهمال بقية المجالات رغم قناعتهم بأهميتها.

بينما اختلفت مع دراسة خضر (2017) التي توصلت إلى أن درجة تقدير الشراكة المؤسسية بين إدارات المدارس الثانوية وإدارات الجامعات الأردنية من وجهة نظر مديري المدارس جاءت بدرجة تقدير منخفضة ولجميع المجالات مما يعني أن المدارس لا تشترك مع المؤسسات التربوية في الشراكة مع الجامعات بشكل مباشر. واختلفت كذلك مع نتائج دراسة بيتر (Beiter, 2017) التي كشفت عن إقامة المنطقة التعليمية شراكات رسمية مع العديد من الكليات والجامعات في المجالات التالية بالترتيب تعليم الطلاب والخبرة العملية الإدارية، والتعليم القائم على البحث، ومراجعة البرنامج.

وفيما يلي عرض للنتائج التفصيلية الخاصة بدرجة أهمية تطبيق كل مجال من مجالات الشراكة بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية:

أولاً مجال المعلمين والقيادات التربوية:

للتعرف على درجة أهمية تطبيق الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية في بُعد مجال المعلمين والقيادات التربوية تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب، لاستجابات أفراد الدراسة لعبارات محور مجال المعلمين والقيادات التربوية، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول 6: استجابات أفراد الدراسة لعبارات مجال المعلمين والقيادات التربوية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات درجة الأهمية

م	العبارات	التكرار	درجة الأهمية					النسبة %	الترتيب	المتوسط الحسابي	الأحرف المعياري	الرتبة
			كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً					
4	برامج إعداد وتدريب المعلم في كليات التربية	ك	144	64	44	38	7	%	1	4.01	1.16	1
			48.5	21.5	14.8	12.8	2.4					
1	برامج التعلم المستمر والتنمية المهنية لتطوير المهارات الأساسية ومهارات المستقبل (Upskilling)	ك	141	56	66	21	13	%	2	3.98	1.17	2
			47.5	18.9	22.2	7.1	4.4					
5	برامج الدراسات العليا لمنسوبي التعليم بما يتوافق مع المستجدات	ك	113	86	62	22	14	%	3	3.88	1.14	3
			38	29	20.9	7.4	4.7					
6	مجتمعات التعلم المهنية في المناطق التعليمية المختلفة على المستوى المحلي	ك	39	100	104	43	11	%	4	3.38	1	4
			13.1	33.7	35	14.5	3.7					
2	تجارب تعليمية مبتكرة وعملية في طرق التدريس الجذابة، وأساليب التعلم، والأنشطة اللاصفية	ك	29	105	99	56	8	%	5	3.31	0.97	5
			9.8	35.4	33.3	18.9	2.7					
3	برامج إرشادية بين المعلمين ذوي الخبرة والمعلمين الجدد (Mentorship Program)	ك	72	36	73	61	55	%	6	3.03	1.4	6
			24.2	12.1	24.6	20.5	18.5					
المتوسط العام									3.59		كبيرة	

أظهرت النتائج أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أهمية مجال المعلمين والقيادات التربوية بدرجة كبيرة، وقد تم ترتيب العبارات تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة على أهميتها، ويمكن مناقشة أبرزها كالتالي:

- أظهرت النتائج أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أهمية الشراكة الاستراتيجية في "برامج إعداد وتدريب المعلم في كليات التربية" بدرجة كبيرة. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأهمية العمل على توظيف الشراكة الاستراتيجية في برامج إعداد وتأهيل المعلم ومن ثم تدريبه وتوفير التنمية المهنية اللازمة علمياً وتربوياً والاستفادة من طرفيها في توفير أفضل الممارسات والخلفية العلمية اللازمة لتخريج ومتابعة المعلم الجيد المتمكن من المهارات المختلفة التي تصقل ما يملكه من معلومات ومهارات وتطورها وفق ما يستجد من متغيرات للوفاء بمتطلبات المستقبل وتوجهات وزارة التعليم الاستراتيجية ضمن سعيها لتنمية القدرات البشرية ولتحقيق رؤية 2030. بالإضافة للتركيز في برامج إعداد المعلم على الجانب المعرفي والتدريب الميداني بالتعاون مع إدارات التعليم لتطبيق الجوانب النظرية في جوانب ميدانية وتطبيقية تحت إشراف من الأساتذة التربويين في كليات التربية. وتتفق النتيجة مع نتائج دراسة القبلان (2019) التي أشارت إلى وجود قصور في تفعيل الشراكة بين كلية التربية في جامعة حائل ومؤسسات التعليم العام في ضوء تجارب عالمية لتحقيق رؤية المملكة 2030 ببعض المجالات كالدورات التدريبية. وتتفق كذلك مع ما أشارت له دراسة باديللا (Padilla, 2020) من النتائج لأهم جوانب تحسين برنامج الشراكة UTRGV بين الجامعة والمنطقة التعليمية؛ بضمان الخبرات الميدانية وحضور موظفي المنطقة لجميع الدورات التدريبية.
- أظهرت النتائج أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أهمية الشراكة الاستراتيجية في "برامج إرشادية بين المعلمين ذوي الخبرة والمعلمين الجدد (Mentorship Program)" بدرجة متوسطة. وقد حصلت العبارة على أقل درجة موافقة؛ الأمر الذي قد يعود لكون تدريب الأقران والتعلم بالملازمة من الأمور التي يمكن تنفيذها على مستوى إدارة التعليم والمدرسة. فبالرغم من أهمية دور كليات التربية في هذا الجانب؛ إلا إن توفر الخبرة لدى الطرف الأول من المعلمين ممن يفترض أن يقوموا بتطبيق تلك البرامج الإرشادية قد يقلل من تلك الأهمية.

ثانياً مجال المؤسسات التعليمية:

للتعرف على درجة أهمية تطبيق الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية في مجال المؤسسات التعليمية تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب، لاستجابات أفراد الدراسة لعبارات محور مجال المعلمين والقيادات التربوية، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول 7: استجابات أفراد الدراسة لعبارات مجال المؤسسات التعليمية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات درجة الأهمية

م	العبارات	التكرار	درجة الأهمية					النسبة %	الترتيب	المتوسط الحسابي	الأحرف المعياري	الرتبة
			كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً					
1	نظام تقييم وتصنيف المدارس وربطه بنواتج التعلم للطلاب	ك	111	88	49	42	7	%	1	3.86	1.14	1
			37.4	29.6	16.5	14.1	2.4					
2	المسارات التعليمية المتنوعة في الثانوية العامة	ك	115	83	59	22	18	%	2	3.86	1.18	2
			38.7	27.9	19.9	7.4	6.1					
5	نماذج مدارس المستقبل	ك	106	80	38	40	33		3.63	1.37	3	

م	العبارات	التكرار	درجة الأهمية					
			النسبة %	أقل	متوسطة	متوسطة	أكثر	
			11.1	13.5	12.8	26.9	35.7	%
4	نظام الجودة والاعتماد المدرسي	ك	13	72	113	65	34	ك
		%	4.4	24.2	38	21.9	11.4	%
3	دور الإشراف التربوي داخل المنظومة التعليمية	ك	38	108	93	37	21	ك
		%	12.8	36.4	31.3	12.5	7.1	%
6	نظام تقييم الطلاب لقياس نتائج التعلم وتوفير تغذية راجعة منتظمة	ك	38	131	74	34	20	ك
		%	12.8	44.1	24.9	11.4	6.7	%
المتوسط العام			3.27					

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد الدراسة موافقون بدرجة متوسطة على أهمية تطبيق الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية في مجال المؤسسات التعليمية بمتوسط حسابي (3.27)، وقد تم ترتيب العبارات تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة على أهميتها، ويمكن مناقشة أبرزها كالتالي:

1- أظهرت النتائج أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أهمية الشراكة الاستراتيجية في "نظام تقييم وتصنيف المدارس وربطه بنواتج التعلم للطلاب" بدرجة كبيرة، مما قد يعود لدور الشراكة الاستراتيجية في ضمان جودة الأداء التعليمي والتربوي في المدارس من خلال وضع وتحكيم معايير التصنيف، وتدريب الميدان على ثقافة وآليات التقييم الذاتي والخارجي، وربطه بنتائج التعلم للطلاب كالمخرج الملموس من عمليات التعلم. ويمكن تفسير هذه النتيجة بالنظر في النتائج المرجوة من المدارس بأن يحرص الطلاب بنتائج متقدمة مقارنة بمتوسط النتائج الدولية، والحصول على تصنيف متقدم في المؤشرات العالمية للتحصيل العلمي كأحد أهداف رؤية 2030. والأخذ بتوصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقريرها عن التعليم في المملكة (2021) بإصلاح التقييم المدرسي وضمان الجودة، حيث يوفر إطار تقييم المدرسة الجديد المعد من هيئة تقويم التعليم والتدريب فرصة لإعادة التفكير في مساهمة المدرسة والتركيز أكثر على اتساق جودة التدريس والتعلم، وبناء قدرات الموظفين وتطوير الموارد. وهنا تظهر الحاجة لكليات التربية في التطوير المؤسسي للمدارس بكافة أبعادها وفق النماذج المعتمدة وأفضل الممارسات القياسية الدولية بجانب العمل على برامج تقويمية لتحسين تصنيف جميع المدارس مع التركيز على المدارس ذات الأداء الضعيف. وقد أشار تقرير اليونسكو العالمي لرصد التعليم (2020:162) إلى أن الاستقلالية في اتخاذ القرارات بشأن إدارة المدرسة وتنظيمها؛ أساسيان لضمان الإنصاف مع أهمية مساهلة القادة؛ إلا إنه لا بد من الموازنة بين آليات مساهلة القيادة والسياسات الأخرى لدعم الشمول.

2- أظهرت النتائج أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أهمية الشراكة الاستراتيجية في "نظام تقييم الطلاب لقياس نتائج التعلم وتوفير تغذية راجعة منتظمة" بدرجة منخفضة. وقد حصلت العبارة على أقل درجة موافقة؛ الأمر الذي قد يعود لكون تقييم الطلاب ونتائج التعلم من المهام الأساسية للمدارس التي يضطلع بها المعلمين ومدراء المدارس بشكل مستمر وهو من الأمور التي يمكن تنفيذها على مستوى إدارة التعليم والمدرسة بشكل أقل من العبارات الأخرى التي قد يظهر دور الشراكة الاستراتيجية فيها بشكل أكبر.

ثالثاً مجال الطلاب:

للتعرف على درجة أهمية تطبيق الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية في مجال الطلاب تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب، لاستجابات أفراد الدراسة لعبارات مجال الطلاب وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول 8: استجابات أفراد الدراسة لعبارات مجال الطلاب مرتبة تنازلياً حسب متوسطات درجة الأهمية

م	العبارات	التكرار	درجة الأهمية					
			النسبة %	أقل	متوسطة	متوسطة	أكثر	
4	برامج التوجيه والإرشاد الطلابي في المدارس	ك	6	34	79	68	110	ك
		%	2	11.4	26.6	22.9	37	%
5	الإرشاد والتنقيف المهني لطلاب المرحلة الثانوية بنظام المسارات	ك	18	25	72	64	118	ك
		%	6.1	8.4	24.2	21.5	39.7	%
1	الأنشطة اللاصفية التي تنمي المهارات والمعارف وتعزز القيم	ك	40	25	72	55	105	ك
		%	13.5	8.4	24.2	18.5	35.4	%
2	الأنشطة الإثرائية للطلاب الموهوبين	ك	27	118	91	35	26	ك
		%	9.1	39.7	30.6	11.8	8.8	%
3	البرامج المعززة لقيم الوسطية ومبادئ وتعاليم الدين الإسلامي المعتدل	ك	59	103	74	37	24	ك
		%	19.9	34.7	24.9	12.5	8.1	%
6	دورات إثرائية وتنقيفية لتلبية الاحتياجات التعليمية للطلاب من ذوي الاعاقة	ك	65	114	52	46	20	ك
		%	21.9	38.4	17.5	15.5	6.7	%
المتوسط العام			3.14					

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد الدراسة موافقون بدرجة متوسطة على أهمية تطبيق الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية

بالجامعات السعودية في مجال الطلاب بمتوسط حسابي (3.14)، وقد تم ترتيب العبارات تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة على أهميتها، ويمكن مناقشة أبرزها كالتالي:

- أظهرت النتائج أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أهمية الشراكة الاستراتيجية في "برامج التوجيه والإرشاد الطلابي في المدارس" بدرجة كبيرة. ويمكن تفسير النتيجة لأهميتها في توفير الإرشاد والتمكين للطلاب من خلال إعداد وتدريب موجهين طلابيين يحملون شهادات متخصصة، وعلى أتم الاستعداد للعمل مع الطلاب وفقاً لتدريب مهني وعلمي. وذلك قد يعود لإمكانية استثمار الشراكة في دراسة الحالات الفريدة والتي تتطلب تعاملاً في البحث والاستقصاء وبحث الأسباب وتقديم العلاج المناسب أو الدعم المطلوب سواء كان تعديلاً وعلاجاً أو دعماً وتطويراً وفق نتائج أحدث الدراسات والنظريات العلمية. بالإضافة لدور تلك البرامج في ترجمة هدف وزارة التعليم المتمثل في تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية، وتحسين نواتج التعلم. الأمر الذي تزايدت أهميته مع التقدم والانفتاح في العصر الحديث، والتطورات الموكبة في نظام التعليم حيث أنها متعلقة مباشرة بعامية الطلاب وهم الشريحة الأكبر في التعليم العام. فقد يُفرض الاهتمام ببناء شخصية الطالب في جميع النواحي النفسية والأخلاقية والاجتماعية والتربوية والمهنية ومعرفة قدراته ومعالجة المشكلات والصعوبات التي قد يواجهها إلى بناء الإنسان السوي، المحيط بإمكانياته وقدراته وسمات شخصياته، مما يزيد من دافعيته للتعلم المستمر ورفع مستواه التحصيلي.
- أظهرت النتائج أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أهمية الشراكة الاستراتيجية في عمل "دورات إثرائية وتنقيفية لتلبية الاحتياجات التعليمية للطلاب من ذوي الإعاقة" بدرجة منخفضة. وقد حصلت العبارة على أقل درجة موافقة؛ الأمر الذي قد يعود لوجود الأقسام المتخصصة بالتربية الخاصة في إدارات التعليم ومكاتبه، ودورها المحوري في رعاية الاحتياجات التعليمية لهذه الفئة من الطلاب، وكون جهود وأنشطة كليات التربية في هذا الجانب قد تكون شاملة لمضمون العبارة ضمن بقية العبارات مثل التوجيه والإرشاد الطلابي، والأنشطة اللاصفية، والإرشاد والتنقيف المهني.

ثالثاً مجال الأسرة والمجتمع:

للتعرف على درجة أهمية تطبيق الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية في بُعد مجال الأسرة والمجتمع تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد الدراسة لأهمية عبارات بُعد مجال الأسرة والمجتمع من خلال وجهات نظر أفراد الدراسة وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول 9: استجابات أفراد الدراسة لعبارات مجال الأسرة والمجتمع مرتبة تنازلياً حسب متوسطات درجة الأهمية

م	العبارات	النسبة %	درجة الأهمية					التكرار
			مرتبة 1	مرتبة 2	مرتبة 3	مرتبة 4	مرتبة 5	
5	برامج تقديم الاستشارات التربوية لأفراد المجتمع	ك	15	29	91	58	104	%
			5.1	9.8	30.6	19.5	35	
3	فرص التعلم المستمر والتدريب لإكساب أفراد المجتمع المهارات الأساسية ومهارات المستقبل (Skilling)	ك	18	35	82	48	114	%
			6.1	11.8	27.6	16.2	38.4	
1	برامج توعية أولياء الأمور بالمهارات التربوية والنفسية للتعامل مع الطلاب	ك	22	32	103	45	95	%
			7.4	10.8	34.7	15.2	32	
4	آليات مواجهة الحالات الطارئة والأزمات المجتمعية	ك	51	87	80	57	22	%
			17.2	29.3	26.9	19.2	7.4	
2	برامج التوجيه والإرشاد لأولياء الأمور لتنفيذ دورهم في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بتعليم أبنائهم	ك	54	86	87	48	22	%
			18.2	29	29.3	16.2	7.4	
6	الأنشطة المعززة للموروث الثقافي والقيمي للمجتمع	ك	63	115	61	38	20	%
			21.2	38.7	20.5	12.8	6.7	
المتوسط العام			3.12					

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن استجابة أفراد الدراسة جاءت بدرجة أهمية متوسطة على تطبيق الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية في مجال الأسرة والمجتمع بمتوسط حسابي (3.12)، وهو ما يختلف مع نتائج دراسة خضر (2017) المتعلقة بمجالات الشراكة المؤسسية، فقد جاء مجال خدمة المجتمع (العلاقات الاجتماعية) في المرتبة الثانية وبدرجة تقدير منخفضة، ووجود قصور في اهتمام مدراء المدارس الثانوية بعمل شراكات مؤسسية مع الجامعات في سبيل تقديم الخدمة المجتمعية. وقد تم ترتيب العبارات تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة على أهميتها، ويمكن مناقشة أبرزها كالتالي:

- أظهرت النتائج أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أهمية الشراكة الاستراتيجية في "برامج تقديم الاستشارات التربوية لأفراد المجتمع" بدرجة كبيرة. ويمكن تفسير هذه النتيجة انطلاقاً من أدوار إدارات التعليم وكليات التربية في خدمة المجتمع، وتنمية العادات الصحيحة في الأسرة والمجتمع والحرص على إقامة جسور التعاون بين المؤسسات التعليمية والبيئة المحيطة. ووعي أفراد الدراسة بأهمية تقديم الاستشارات التربوية لأفراد المجتمع ودورها في تطبيق الشراكة باعتبار أنها أحد أهم الخدمات المهمة التي تزايدت حاجة المجتمع لها بسبب التحولات الاجتماعية الناتجة عن التغيرات السريعة والمتلاحقة وظهور أشكال جديدة لممارسة الحياة بصورة مختلفة. والسعي نحو استثمار طاقات وخبرات كليات التربية وإدارات التعليم من المختصين في مجال الاستشارات. مما قد يؤكد على دور الشراكة في مساعدة أفراد المجتمع في مواجهة التغيرات النفسية والتربوية والاجتماعية، والتي تشتت كليات التربية في تقديمها بشكل خاص للمجتمع كأحد وظائفها الأساسية. كما تقدمها إدارات التعليم بشكل عام للمجتمع لاستثمار وتوظيف العلاقات مع مختلف الأطراف في سبيل تعظيم فرص الوصول إلى أهدافها والمساهمة في خدمة المجتمع.

- أظهرت النتائج أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أهمية الشراكة الاستراتيجية في "الأنشطة المعززة للموروث الثقافي والقيمي للمجتمع" بدرجة منخفضة. ويمكن تفسير ذلك بأن تعزيز الجانب الثقافي والقيمي يحتاج لوقت طويل. كما إن دور الشراكة بين إدارات التعليم وكليات التربية تجاه الأسرة والمجتمع قد يتمحور أكثر حول الجانب التعليمي وما يرتبط به بحكم الاختصاص وتوفر الموارد، وكون الأنشطة المعززة للموروث الثقافي والقيمي للمجتمع في الغالب تقع ضمن أهداف كلاً من الطرفين وعلاقتها بالأسرة والمجتمع.

السؤال الثالث: ما أبرز المتطلبات اللازمة لتطبيق الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية؟

للتعرف على درجة أهمية توفر المتطلبات اللازمة لتطبيق الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية من وجهة نظر مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام في إدارات التعليم، ورؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس في كليات التربية، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب، لاستجابات أفراد الدراسة لعبارات محور متطلبات تطبيق الشراكة بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول 10: استجابات أفراد الدراسة لعبارات محور المتطلبات اللازمة لتطبيق الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات درجة الأهمية

م	العبارات	التكرار النسبة %	درجة الأهمية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
			أهم درجة	متوسطة	منخفضة	أقل منخفضة	أقل منخفضة			
8	تشجيع العاملين في الميدان على المشاركة في أنشطة الشراكة بما يعدها نقاط قوة في تقييم الأداء الوظيفي	ك	130	74	44	38	11	3.92	1.19	1
		%	43.8	24.9	14.8	12.8	3.7			
11	تقديم استراتيجيات الشراكة للاستفادة منها في التطوير والتحسين	ك	135	60	61	24	17	3.92	1.22	2
		%	45.5	20.2	20.5	8.1	5.7			
2	اعتماد الخطط اللازمة لتحديد آليات التنفيذ والمتابعة بناءً على الأهداف المحددة	ك	133	60	54	45	5	3.91	1.17	3
		%	44.8	20.2	18.2	15.2	1.7			
9	التوعية ونشر أهداف الشراكة لتوضيح فوائدها داخل المجتمع التربوي والعام	ك	142	54	52	24	25	3.89	1.31	4
		%	47.8	18.2	17.5	8.1	8.4			
5	تحديث الأنظمة والإجراءات الداعمة لعمل الشراكة	ك	55	109	81	39	13	3.52	1.07	5
		%	18.5	36.7	27.3	13.1	4.4			
7	توفير نظام معلومات إلكتروني بقاعدة بيانات محدثة	ك	42	100	90	44	21	3.33	1.1	6
		%	14.1	33.7	30.3	14.8	7.1			
3	تكوين لجان متخصصة للتنسيق بين الوحدات الإدارية في طرفي الشراكة (داخلياً)، وبين طرفي الشراكة والمستفيدين منها (خارجياً)	ك	36	66	108	72	15	3.12	1.06	7
		%	12.1	22.2	36.4	24.2	5.1			
10	تعزيز الثقة المتبادلة بين الإدارات التعليمية وكليات التربية للوصول إلى حل الصعوبات بصفة مرضية للطرفين	ك	38	53	101	83	22	3.01	1.12	8
		%	12.8	17.8	34	27.9	7.4			
1	إبرام اتفاقية معتمدة قانونياً تحكم العلاقة بين الطرفين	ك	45	48	105	60	39	3	1.2	9
		%	15.2	16.2	35.4	20.2	13.1			
4	التوسع في منح الصلاحيات اللازمة لتطوير الشراكة	ك	26	60	89	96	26	2.88	1.1	10
		%	8.8	20.2	30	32.3	8.8			
6	توفير مصادر التمويل لتطوير مجالات وأنشطة الشراكة	ك	33	48	59	115	42	2.71	1.21	11
		%	11.1	16.2	19.9	38.7	14.1			
المتوسط العام							3.38			

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن استجابة أفراد الدراسة جاءت بدرجة أهمية متوسطة حول عبارات محور المتطلبات اللازمة لتطبيق الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية من وجهة نظر مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام في إدارات التعليم ورؤساء الأقسام،

وأعضاء هيئة التدريس في كليات التربية بمتوسط حسابي (3.38). وقد يكون الحصول على تلك الدرجة من الأهمية نتيجة توفر مقومات الشراكة والأرضية الخصبة الجاهزة لتطبيقها بناءً على إمكانيات وقدرات إدارات التعليم وكليات التربية، بجانب العلاقة التبادلية بينهما، ووجود تجارب منفذة مثل برنامج الاستمرار الأمثل للكوادر التعليمية ومذكرات تفاهم مطبقة في الميدان.

وفيما يلي عرض مفصّل لأبرز نتائج المتطلبات اللازمة لتطبيق الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية التي وردت في النتائج، مرتبة تنازلياً وفقاً لمتوسطاتها الحسابية، وذلك على النحو الآتي :

1. "تشجيع العاملين في الميدان على المشاركة في أنشطة الشراكة بما بعدها نقاط قوة في تقييم الأداء الوظيفي" أظهرت النتائج أن أفراد مجتمع الدراسة يولون أهمية كبيرة لتشجيع العاملين في الميدان على المشاركة في أنشطة الشراكة من خلال ربطها واحتسابها كنقاط قوة في تقييم الأداء الوظيفي. الأمر الذي يمكن تفسيره بأهمية تشجيع وتحفيز العاملين لنجاح الشراكة وبرامجها ومشاريعها من خلال توفير حوافز وعلاوات دورية استناداً للكفاءة ولنتائج تقييمهم الوظيفي الرسمي حسب معايير واضحة ومعلنة، وكذلك ترشيحهم لبرامج التطوير المهني المعاصرة والنوعية بما يسهم في دعم الإنتاج البحثي المتميز في مجال الشراكة والقائم على توظيف الخبرات في الميدان التربوي وخدمة قضايا المجتمع المحلي.
2. "تقويم استراتيجية الشراكة للاستفادة منها في التطوير والتحسين" أظهرت النتائج أن أفراد مجتمع الدراسة يولون أهمية كبيرة لتقويم استراتيجية الشراكة للاستفادة منها في التطوير والتحسين. مما قد يعود لما تتطلبه من الجدية في الطرح والعمل ومراعاة عمل التقارير الدورية لقياس مدى نجاح الشراكة وتقييمها وتطويرها لكلا الطرفين، والحكم عليها بعد ذلك بتجديدها أو تطويرها أو إلغاؤها إذا لم يتحقق أي من المتطلبات السابقة. كما إن أي استراتيجية توضع للشراكة لا بد أن يكون لها تقويم باستخدام أدوات التحليل المختلفة.
3. "اعتماد الخطط اللازمة لتحديد آليات التنفيذ والمتابعة بناءً على الأهداف المحددة" أظهرت النتائج أن أفراد مجتمع الدراسة يولون أهمية كبيرة لاعتماد الخطط اللازمة لتحديد آليات التنفيذ والمتابعة بناءً على الأهداف المحددة. نظراً لأهمية وجود رؤية استراتيجية مشتركة مستقبلية لهذه الشراكة، فالخطة تمثل الإطار القانوني والتنظيمي لعقد الشراكة بحيث يوجد عقد واضح يجمع مهام الطرفين وواجبات كل واحد منهما وممثلين تنفيذيين لكلا الطرفين لإقرار العقد والتوقيع ولكي يحمل صيغة قانونية ملزمة لكلاهما، مما يؤدي لاعتماد خطط الشراكة وتوظيفها في تقديم الدعم اللوجستي والإداري والقانوني.
4. "التوعية ونشر أهداف الشراكة لتوضيح فوائدها داخل المجتمع التربوي والعام" أظهرت النتائج أن أفراد مجتمع الدراسة يولون أهمية كبيرة للتوعية ونشر أهداف الشراكة لتوضيح فوائدها داخل المجتمع التربوي والعام. مما قد يعود لتعزيز مستوى الوعي بالمجتمع العام والتربوي بتوجهات رؤية 2030 الاستراتيجية وبرامجها، ورفع مستوى التوعية التفصيلية بين الجهات التي تستطيع العمل مع بعض من أهمها إدارات التعليم وكليات التربية للاستفادة من القدرات والإمكانيات بطريقة أكثر وأوسع من خلال عقد ورش عمل وندوات ومؤتمرات للتشجيع على الشراكة والعمل بروح الفريق الواحد.
5. "تحديث الأنظمة والإجراءات الداعمة لعمل الشراكة" أظهرت النتائج أن أفراد مجتمع الدراسة يرون أن لتحديث الأنظمة والإجراءات الداعمة لعمل الشراكة أهمية كبيرة. نظراً لأهمية التحديث والمتابعة المستمرة للخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم، وتوجهات ومبادرات وزارة التعليم، وبرنامج تنمية القدرات البشرية، بالإضافة لخطط وتوجهات هيئة تقويم التعليم والتدريب لعلاقتها المباشرة بتطوير التعليم. بالإضافة لدور ذلك التحديث في تحسين نوعية الشراكات وأهميتها بالنسبة للطرفين، ينتج العمل عليها بشكل علمي وعمل مؤسسي بما يعالج المشكلات التي تعاني منها إدارات التعليم وكليات التربية. عندنا تطلعات في المستقبل أن يكون لدينا شراكات يكون لها تأثير على المستفيدين، بالإضافة لوجود مبادرات تحسينية بحيث تعالج الشراكة مشكلات حالية وتطور ممارسات قائمة.

ملخص النتائج:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- موافقة أفراد مجتمع الدراسة على درجة أهمية توفر متوسطة لمجالات تطبيق الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية بوجه عام بمتوسط حسابي (3.28).
 - موافقة أفراد عينة الدراسة على درجة أهمية توفر كبيرة لمجال المعلمين والقيادات التربوية بمتوسط حسابي (3.59). وظهرت أهمية الشراكة الاستراتيجية في "برامج إعداد وتدريب المعلم في كليات التربية" بدرجة كبيرة وفي المرتبة الأولى، بينما جاءت أهمية الشراكة الاستراتيجية في "برامج إرشادية بين المعلمين ذوي الخبرة والمعلمين الجدد (Mentorship Program)" بدرجة متوسطة وقد حصلت على أقل درجة موافقة.
 - موافقة أفراد عينة الدراسة على درجة أهمية توفر متوسطة لمجال الطلاب بمتوسط حسابي (3.14). وظهرت أهمية الشراكة الاستراتيجية في "برامج التوجيه والإرشاد الطلابي في المدارس" بدرجة كبيرة وفي المرتبة الأولى، بينما جاءت أهمية الشراكة الاستراتيجية في عمل "دورات إثرائية وتنقيفية لتلبية الاحتياجات التعليمية للطلاب من ذوي الإعاقة" بدرجة منخفضة وقد حصلت على أقل درجة موافقة.
 - موافقة أفراد عينة الدراسة على درجة أهمية توفر متوسطة لمجال الأسرة والمجتمع بمتوسط حسابي (3.12). وظهرت أهمية الشراكة الاستراتيجية في "برامج تقديم الاستشارات التربوية لأفراد المجتمع" بدرجة كبيرة وفي المرتبة الأولى، بينما جاءت أهمية الشراكة الاستراتيجية في "الأنشطة المعززة للموروث الثقافي والقيمي للمجتمع" بدرجة منخفضة وقد حصلت على أقل درجة موافقة.
 - موافقة أفراد عينة الدراسة على درجة أهمية توفر متوسطة للمتطلبات اللازمة لتطبيق الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية بمتوسط حسابي بلغ (3.38). وقد تم ترتيب العبارات ذات الأهمية الكبيرة تنازلياً حسب موافقة عينة البحث كالتالي:
1. تشجيع العاملين في الميدان على المشاركة في أنشطة الشراكة من خلال ربطها واحتسابها كنقاط قوة في تقييم الأداء الوظيفي.
 2. تقويم استراتيجية الشراكة للاستفادة منها في التطوير والتحسين.
 3. اعتماد الخطط اللازمة لتحديد آليات التنفيذ والمتابعة بناءً على الأهداف المحددة.
 4. التوعية ونشر أهداف الشراكة لتوضيح فوائدها داخل المجتمع التربوي والعام.
 5. تحديث الأنظمة والإجراءات الداعمة لعمل الشراكة.

التوصيات:

- أظهرت نتائج الدراسة حصول مجالات تطبيق الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية بالجامعات السعودية على درجة أهمية متوسطة بوجه عام، حيث جاء ترتيب المجالات تنازلياً، المعلمين والقيادات التربوية، فالمؤسسات التعليمية، ثم الطلاب، وأخيراً الأسرة والمجتمع. لذلك توصي الباحثان بما يلي:
- تقويم الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية في مجال المعلمين والقيادات التربوية، وتحديث سياسات وأليات برامج إعداد وتدريب المعلم في كليات التربية بما يتوافق مع المستجدات.
- توفير ونشر الآليات والقنوات الممكنة من تفعيل الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية في مجال المؤسسات التعليمية بواسطة توجيه الأقسام المختصة في كليات التربية لدعم نظام تقييم وتصنيف المدارس والتدريب عليه، والاستفادة من خبرات إدارات التعليم في تحسين الممارسات وإنتاج البحوث والدراسات.
- الاهتمام بالشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية في مجال الطلاب بواسطة توظيف خبرات الطرفين وأقسام علم النفس في كليات التربية وأقسام التوجيه والإرشاد في إدارات التعليم ومكاتبه في رفع كفاءة برامج التوجيه والإرشاد الطلابي في المدارس وتوجيهها نحو تحقيق أهداف وزارة التعليم.
- التوسع في تقديم الاستشارات التربوية، وإنشاء العيادات التربوية الاستشارية، واستثمار الأساليب التقنية الحديثة في تقديمها بما يضمن استمرارها وتحسينها بشكل مستمر لتطوير الشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية في مجال الأسرة والمجتمع.
- سن القوانين والتشريعات الداعمة لتشجيع العاملين في الميدان على المشاركة في أنشطة الشراكة الاستراتيجية بما يعدها نفاذ قوة في تقييم الأداء الوظيفي، وتوفير الحوافز المادية والمعنوية.
- بناء أدلة تنظيمية وتوضيحية لتقويم استراتيجية الشراكة الاستراتيجية للاستفادة منها في التطوير والتحسين المستمر.
- تفعيل التقنية ووسائل الاتصال المختلفة لتوعية المجتمع التربوي والعام بأهداف الشراكة الاستراتيجية وتوضيح فوائدها.
- عقد الاجتماعات والمؤتمرات الموجهة لبحث تطوير الأنظمة والإجراءات الخاصة بعمل الشراكة الاستراتيجية لتصبح داعمة وممكنة من تحقيق أهدافها.
- بناء الخطط اللازمة لتحديد آليات التنفيذ والمتابعة بناءً على الأهداف المحددة للشراكة الاستراتيجية بين إدارات التعليم وكليات التربية، وتمكين المجلس التنسيقي للشراكة من الإشراف على مراحل بناء الشراكة، وإدارتها.

المقترحات:

- تصور مقترح للتوسع في تطبيق الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات التعليمية على مستوى مناطق المملكة المختلفة.
- دراسة استشرافية لمستقبل الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات التعليمية ودورها في تطوير التعليم.

المراجع:

- [1] ابن منظور (2011). لسان العرب. ط7. بيروت: دار صادر
- [2] إبراهيم، السعيد (2019). المحاسبية التعليمية وعلاقتها بالإصلاح المتمركز حول المدرسة. القاهرة: مؤسسة الباحث للاستشارات البحثية. أسك زاد.
- [3] إبراهيم، محمود؛ والحمار، محمد (2018). تفعيل الشراكة بين كلية التربية جامعة نجران ومؤسسات التعليم قبل الجامعي في ضوء خبرات بعض الدول. مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي. 38 (1)، 73- 100
- [4] برنامج تنمية القدرات البشرية (2021-2025). الوثيقة الإعلامية لبرنامج تنمية القدرات البشرية. رؤية 2030 للمملكة العربية السعودية
- [5] البوهي، فاروق (2014). التعليم العالي واتجاهات تطويره. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية
- [6] جامعة حائل (2022). كتاب مؤتمر الاتجاهات الحديثة في العلوم التربوية. (العدد الثاني). الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية
- [7] جامعة الملك سعود، كلية التربية (2018). الخطة الاستراتيجية لكلية التربية (2018-2030). المؤلف
- [8] جمعة، السيد (2018). الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع كاتجاه لتطوير التعليم الجامعي. المجلة الدولية للأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية: المؤسسة العربية للبحث العلمي والتنمية البشرية. 12 (107)
- [9] الجنابي، صاحب (2019). استراتيجيات القيادة والإشراف. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع
- [10] حسن، أميرة؛ وطابل، أحمد؛ وإبراهيم، فيصل (2019). تصور مقترح للشراكة بين كليات التربية والمدارس بجمهورية مصر العربية. مجلة كلية التربية: جامعة كفر الشيخ - كلية التربية، 19 (4)، 849 - 876
- [11] حكيم، عبد الحميد (2021). كليات التربية وتحسين المخرجات التعليمية. مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية. 2 (2)، 449- 405
- [12] حمداوي، جميل (2006). الشراكة التربوية في نظامنا التعليمي. مجلة علوم التربية. (32)
- [13] خضر، صفاء (2017). درجة الشراكة المؤسسية بين إدارات المدارس الثانوية وإدارات الجامعات الأردنية وعلاقتها بمستوى الأداء الإداري. (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية العلوم التربوية. جامعة آل البيت
- [14] دفور، عبدالنعميم؛ شاهد، إلياس (2017). الشراكة الصناعية كخيار استراتيجي للمؤسسة لرفع ميزتها التنافسية. مجلة دفاتر اقتصادية: جامعة عاشور

- [15] سلطان، حكمت، و عثمان، محمود (2021). مفاهيم معاصرة في الإدارة الاستراتيجية. عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
- [16] السليمان، خيرية (2020). تطوير كليات التربية في المملكة العربية السعودية في ضوء نظام الجامعات الجديد لعام 1441 هـ: دراسة حالة كلية الدراسات العليا التربوية بجامعة الملك عبدالعزيز. مجلة التربية. 188 (1)، 77-107
- [17] الشوابكة، تغريد (2022). الإدارة المدرسية ودورها في تفعيل الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي. عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع
- [18] الصانع، نجاة (2015). الشراكة بين المدارس والجامعات وتطوير الإدارة المدرسية في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم التربوية. 22 (4) 42-74
- [19] عامر، طارق (2016). احتياجات المجتمع وتحديات المستقبل. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع
- [20] العبيد، إبراهيم (2019). سبل تفعيل أدوار كليات التربية بالجامعات السعودية لتحقيق متطلبات رؤية المملكة 2030 من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. مجلة العلوم التربوية، جامعة الإمام محمد بن سعود. 11 (3)، 421-523
- [21] العتيبي، نادية (2021). دور إدارات التعليم في تطبيق الاتجاهات الحديثة لتطوير التعليم. مجلة البحوث التربوية والنوعية. 4 (4)، 105-133
- [22] العزب، خالد (2018). دور الشراكة كمدخل استراتيجي في تحقيق الميزة التنافسية بين المؤسسات التعليمية. (رسالة دكتوراه غير منشورة). كلية التربية، جامعة إب.
- [23] عمارة، سامي (2011). الشراكة بين كليات التربية ومدارس التعليم العام وسبل تفعيلها من وجهة نظر أساتذة الكلية والقيادات التعليمية (دراسة تفويجية). مجلة كلية التربية، جامعة الإسكندرية. 5 (5)، 221-291.
- [24] القبلان، فايزة (2019). استشراف مستقبل الشراكة بين كلية التربية في جامعة حائل ومؤسسات التعليم العام في ضوء تجارب عالمية لتحقيق رؤية المملكة 2030. ورقة علمية مقدمة في مؤتمر المخرجات التعليمية، جامعة حائل، 28-26 نوفمبر 2019، 949-919.
- [25] مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام. (د.ت). مدارسنا نموذج للتطوير. الإصدار الثاني. شركة تطوير للخدمات التعليمية.
- [26] المعجم الوسيط (1972). الجزء (1)، ط2 القاهرة، مطابع دار المعارف
- [27] المطري، علي؛ والراسبيبة، أمينة (2021). أسباب عزوف الكادر الإداري والتدريسي بالمدارس عن الوظائف الإشرافية وأثر ذلك في تطوير الأداء المدرسي من وجهة نظر الكادر نفسه. مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية. 42 (4)، 175-217
- [28] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو (2020). دليل إعداد السياسات الخاصة بالمعلمين. فرنسا
- [29] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو (2020). التقرير العالمي لرصد التعليم: التعليم الشامل للجميع. فرنسا.
- [30] النقيب، رشا (2020). أسس القيادة التربوية والمدرسية المعاصرة. عمان: دار جرير للنشر والتوزيع.
- [31] النهي، خالد (2020). التكامل بين التعليم العام والتعليم الجامعي السعودي في مواجهة سلبيات الفضاء الرقمي على الطلاب في ضوء الخبرات العالمية تصور مقترح. (رسالة دكتوراه غير منشورة). كلية التربية، جامعة الملك سعود.
- [32] وزارة التعليم (1440). الإطار التنفيذي لتجديد برامج إعداد المعلم في الجامعات السعودية. الرياض: لجنة تطوير برامج إعداد المعلم في وكالة وزارة التعليم للتخطيط والتطوير. المؤلف
- [33] وزارة التعليم (2018). مبادرة ارتقاء: الدليل التنظيمي لشراكة المدرسة مع الأسرة والمجتمع. المؤلف
- [34] وزارة التعليم (2019). التقرير السنوي. المؤلف
- [35] المواقع الإلكترونية:
- [36] الإدارة العامة للتعليم بمنطقة الرياض (2022). <https://edu.moe.gov.sa/Riyadh/Pages/default.aspx>
- [37] وزارة التعليم (2018). التعليم ورؤية السعودية 2030 <https://www.moe.gov.sa/ar/pages/vision2030.aspx>
- [38] وزارة التعليم (2022). المسارات الثانوية. <https://moe.gov.sa/ar/education/generaleducation/StudyPlans/Pages/SecondarySchoolTracks.aspx>
- [39] وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية (2022). برنامج تنمية القدرات البشرية <https://hrsd.gov.sa/ar/page/%D8%A8%D8%B1>
- [40] وكالة الأنباء السعودية (11 أكتوبر 2020). جامعة جازان وإدارة التعليم بالمنطقة توقعان اتفاقية تعاون. [خبر]. <https://www.spa.gov.sa/2143581>
- [41] وكالة الأنباء السعودية (6 ديسمبر 2018). المؤتمر الدولي لتقويم التعليم "مهارات المستقبل - تنميتها وتقويمها" يختتم أعماله بالتوصيات. [خبر]. <https://www.spa.gov.sa/1850369>

المراجع الأجنبية:

- [42] Organisation for Economic Cooperation and Development Library(OECD)(2021). *Education in Saudi Arabia*. https://www.oecd-ilibrary.org/sites/76df15a2-en/1/1/index.html?itemId=/content/publication/76df15a2-en&_csp_=52c9984cac4fdeba56b32f54ff82555e&itemIGO=oecd&itemContentType=book#section-d1e848

- [43] Beiter, J. H. (2017). *Perceived impact of CAEP standards on school-university partnerships* (Order No. 10623917). Available from ProQuest Dissertations & Theses Global. (2013207572).
- [44] Coburn, C. E., & Penuel, W. R. (2016). *Research–practice partnerships in education: Outcomes, dynamics, and open questions. Educational researcher*, 45(1), 48-54.
- [45] Coler, C., Goree, K., Stoicovy, D., Polly, D., Badiali, B., Burns, R. W., Cosenza, M., & Zenkov, K. (2022). The Value of School-University Partnerships and Professional Development Schools. *Delta Kappa Gamma Bulletin*, 88(5), 6–13.
- [46] Ellen H. Reames. (2018). *Rural Turnaround Leadership Development: The Power of Partnerships*. Information Age Publishing.
- [47] Ismail, F., Pawero, A. M. D., & Umar, M. (2021). Improving Educational Quality through Optimizing the Potential of Educational Institutions in Indonesia. *International Journal of Educational Research & Social Sciences*, 2(1), 41-46.
- [48] Morettini, B., Tulino, D., & Zion, S. (2021). Exploring the Myth of School-University Partnerships: Untangling District Resistance and Academic Capitalism. *Taboo: The Journal of Culture & Education*, 20(3), 136–163.
- [49] Orr, M. T., King, C., & LaPointe, M. (2010). *Districts developing leaders: Lessons on consumer actions and program approaches from eight urban districts*. Newton, MA: EDC.
- [50] Padilla, G., Guerra, F., Menchaca, V. D., & Garcia, A. (2020). A University and School District Principals Preparation Partnership Program. *International Journal of Educational Reform*, 29(3), 236–255. <https://doi.org/10.1177/1056787920915903>
- [51] Semali, L. M., Baker, R., & Freer, R. (2013). Multi-Institutional Partnerships for Higher Education in Africa: A Case Study of Assumptions of International Academic Collaboration. *International Journal of Higher Education*, 2(2), 53-66.